جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية

قسم العلوم الإنسانية

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر

شعبة : علم المكتبات والتوثيق

تخصص : علم المكتبات والمعلومات

نشر : سياسة كتاب المطبوع في الجزائر:

دراسة ميدانية نقابة الناشرين" SNEL "

إعداد الطالبتين:

❖ واجر يسمينة

❖ هادف أسماء

إشراف الأستاذ:

ترار عبد الكريم

السنة الجامعية 2021/2020

الشكر و التقدير

بسم الله نستهديه و نستغفره و نتوب غليه من شرور أنفسنا و من سيئات اعمالنا

الحمد لله الذي انارا لنا درب العلم و المعرفة و اعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا

إنجازي هذا العمل.

نتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ المحترم ترار عبد الكريم على ما قدمه لنا من مساعدة و نصائح و توجيهات قيمة أثناء إنجازنا لهذه المذكرة.

و إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد

كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى كل اساتذة تخصص علم مكتبات و المعلومات الذين كرسوا أوقاتهم في سبيل نجاحنا

الإهداء

أحمد الله تعالى الذي قدرني على إتمام هذا العمل بفضله و توفيقه

أهدي ثمرة جهدي التي طالما تمنيت إهدائها و تقديمها

إلى أمي الغالية إلى سندي في الحياتي إلى مصدر الحب إلى التي مهما

قلت لن تكفيها إليك يا أحن قلب أمي "خيرة " حفظك الله

إلى من أحمل إسمك بكل فخر إلى من تكبد المشاق لأرتاح و أسعد إلى ركيزتي إلى الذي

كان نعم الأب الحنون أبي " طيب " حفظك الله

إلى كل عائلة الكريمة

إلى كتكوتة الصغيرة "بتول"

يسمينة

الإهداء

أحمد الله تعالى الذي قدرني على إتمام هذا العمل بفضله و توفيقه

أهدي ثمرة جهدي

إلى التي تالمت لي ألمي ،إلى التي رعتني بعطفها و حنانها إلى أمي الغالية التي لم تأن جهدا في تربية و توجيهي

إلى من تعب لتربيتي و إسعادي إلى نعم أب الحنون العزيز الغالي

إلى ابي حفظه الله

إلي رفيقة و حبيبة سندي أختي وفقها الله

الى كل العائلتي الكريمة

أسماء

البطاقة الفهرسية

هادف، أسماء

النشر: السياسة الكتاب المطبوع في الجزائر :دراسة ميدانية نقابة الناشرين في الجزائر / أسماء هادف، يسمينة واجر .-[ن-م]:[د.ن]،2020 ورقة:99 :أشكال

30سم+ CD ROM

ببليوجرافيا: ورقة 85 - 94

ملاحق: ورقة 95 - 99

مذكرة ماستر :علم المكتبات و المعلومات:جامعة الجيلالي بونعامة،خميس مليانة:2020

مؤلف الثاني :واجر، يسمينة

ترار،عبد الكريم.إشراف

المستخلص:

يتلخص موضوع بحثنا حول النشر: السياسة الكتاب في الجزائر و أجرينا الدراسة الميدانية بنقابة الناشرينSNEL ، حيث تهدف هذه الدراسة إلى معرفة النشر في الجزائر و مدى تطبيقه للسياسة الكتاب.

و لمعالجة هذا الموضوع إعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتماشى مع مثل هذه الدراسات بالاستعانة بأدوات جمع البيانات المتمثلة في الملاحظة و المقابلة بهدف جمع المعلومات اللازمة للبحث.

و من خلال ذلك توصلنا إلى العديد من النتائج من بينها أنّه لا بدّ لدُور النشر الجزائرية من تطبيق منهجية و أسس متينة لتطوير نشاطها كما أنّ للسياسة الوطنية للكتاب دور كبير في تنمية قطاع النشر خاصة في نشر الكتاب.

الكلمات الدالّة:

النشر؛الناشر؛الكتاب؛السياسة الكتاب؛نقابة الناشرين–الجزائر.

قائمة المحتويات

- **الشكر**
- **الإهداء**
- **مقدمة**

الإطار المنهجي:

- إشكالية الدراسة.....6
- فرضيات الدراسة.....6
- أهمية الدراسة.....7
- أهداف الدراسة.....7
- أسباب إختيار الموضوع.....8
- منهجية الدرسة.....8
- حدود الدراسة.....10
- أدوات جمع البيانات.....10
- توثيق الدراسة.....10
- الدراسات السابقة.....11
- صعوبات الدراسة.....12

الفصل الأول: النشر الكتاب المطبوع في الجزائر

تمهيد

1.1.ماهية النشر.....15

2.1.الناشر"ودُور النشر".....18

3.1.ظهور النشر في الجزائر.....19

4.1.تعريف الطباعة.....22

5.1.نشأة الطباعة و مراحل تطورها.....22

1.6.1.مفهوم الكتاب المطبوع.....24

2.6.1.تطور التاريخي للكتاب المطبوع.....26

3.6.1.أنواع الكتب المطبوعة.....29

خلاصة.....32

الفصل الثاني: السياسة الكتاب المطبوع في الجزائر

تمهيد

1.2.تعريف السياسة الوطنية للكتاب.....35

2.2 . العناصر المكونة للسياسة الكتاب في الجزائر.....37

3.2.إستراتيجية سياسة الكتاب.....39

.1.3.2. قرار سياسي من أعلى مستوى.....42

2.3.2.مهمة المختص اتجاه القطاع الخاص.....40

3.3.2.وظيفة المختص اتجاه القطاع العام.....43

4.3.2.الحوار بين القطاعين العام و الخاص.....45

5.3.2.القانون المتعلق بالكتاب.....47

6.3.2.تكوين الموارد البشرية.....50

4.2.أهداف السياسة.....51

5.2.آليات تطوير الكتاب.....52

1.5.2.السياسات المتعلقة بالمؤلفين و بالإبداع المحمي بحقوق المؤلف.....52

2.5.2.سياسة متعلقة بالنشر.....53

3.5.2.سياسة متعلقة بالطبع و الإنتاج.....56

4.5.2.سياسات متعلقة بتجارة و توزيع الكتب. .....56.

5.5.2.سياسات متعلقة بالقراءة.....58

6.2.التشاور بين القطاعين العام و الخاص.....59

7.2.القطاعات الفرعية المعنية بالكتاب.....61

خلاصة

الإطار التطبيقي : دراسة ميدانية لنقابة الناشريين في الجزائر "

تمهيد

1.3.النشأة نقابة الناشرين.....68

2.3المهام نقابة الناشرين.....69

3.3.الهيكل التنظيمي.....69

4.3.اعضاء مجلس النقابي 71

5.3.الوضع المالي.....71

6.3.إجراءات الدراسة.....72

7.3 .أدوات الدراسة.....72

.8.3.عرض و تحليل نتائج الدراسة.....73

9.3.نتائج على ضوء الفرضيات.....82

10.3.نتائج العامة للدراسة.....83

11.3.الإقتراحات.....84

الخاتمة

قائمة المراجع

الملاحق

المقدمة

المقدمة:

بدأ النتاج الفكري منذ أن وجد الإنسان ، و من عصر إلى عصر اختلف في كمه و نوعه و شكله نظرًا لاختلاف ظروف الحياة ، لكنه أخذ في النمو و التضخيم شيئاً فشيئاً حتى وصل إلى ما يسمى في عصرنا الحالي بالانفجار المعرفي و الثورة المعلوماتية في بشتى أنواعه و أشكاله. إن تضخيم النتاج الفكري هو سمة من سمات هذا العصر على المستوى العالمي عموماً و مستوى العربي خصوصاً، و نظراً لتعدد الموضوعات هذا النتاج ،و تعدد اللغات ،و كثرة المؤلفين و ناشرين بشقيه التقليدي و الإلكتروني،ولكي يحافظ الإنسان على وجوده كان عليه الإبداع و الإنتاج،و حتى يقوم بذلك لا بدّ أن يكتسب المعرفة للتواصل مع الآخرين،إذ لجأ إلى عدّة وسائط لحفظ إنتاجه المعرفي و إيصاله للآخرين،و إن الباحث و المتطلع لتاريخ ظهور وسائط حفظ المعلومات يجدها مرت بعدة مراحل عبر العصور فبعدما كان الإنسان يحفظ معارفه على الأحجار و في جدران الكهوف و بعدها الرقّ ثمّ أوراق البردي و الألواح الطينية تمّ بعدها اكتشاف الورق على يدّ الصينيين و ظهور الطباعة في القرن 15م و تطورها،ظهر وسيط آخر للمعلومات و هو الكتاب و أصبح الوسيلة الأولى في حفظ المعارف الإنسانية،إذ اعتبر هذا الأخير سلطة معنوية تمكن منذ فترة خاصة في النصف الأخير من القرن

العشرين من أن يفرض نفسه في كثير من أنحاء العالم،فخضع الكتاب كغيره من القطاعات الأخرى المسيرة و المنظمة لحياة الدول و المجتمعات للآليات تشريعية تتشابه من دولة إلى أخرى مع محافظتها على بعض الخصوصيات المتعلقة بالثقافة الوطنية هذا ماكان السبب في سنّ سياسات مرتبطة بطبع و نشر و توزيع الكتاب مهما كانت الأفكار التي يحملها، و أولت الدول المتقدمة العناية بهذا الوصيف و طورت من تقنيات الطباعة و جودة الورق، و عملت على تطوير دُر النشر فهذه الأخيرة هي المؤسسة الأولى المسؤولة على نشر الكتاب في أي دولة و ساهمت في وضع سياسة قائمة على نشر الكتاب و وضع معايير دولية لدُور النشر نسعى من خلالها لتحقيق الأهداف المرسومة من أجلها و تطوير مجالاتها و تحقيق رغبات المستفيدين و القراء، إلاّ أنها تبقى و للأسف في نظر المختصين و الخبراء ناقصة من حيث تجسيد السياسة المناسبة و الأصّح لنشر الكتاب المطبوع خاصة في الجزائر.

جاءت هذه الدراسة بعنوان" النشر و السياسة الكتاب المطبوع في الجزائر من أجل إبراز دور مؤسسات النشر في الجزائر و إلى أي مدى تتبع سياسة في نشر كتبها و دراسة مختلف الجوانب التي يقوم عليها سياسة الكتاب المطبوع حيث قمنا بدراسة حالة في النقابة الناشرين

في الجزائر " snel" و إجراء مقابلة مع المسؤول الذي أجابنا عن جميع استفساراتنا و أسئلتنا.

و قد قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول:

الفصل التمهيدي: يمثل الإطار المنهجي للدراسة و الذي قمنا فيه بطرح الإشكالية و أهم التساؤلات الفرعية و الفرضيات التابعة لها زيادة إلى ذلك أهمية الدراسة،و أهم أهداف الدراسة، و أسباب اختيار الموضوع ،حدود الدراسة،و المنهج المتبّع ، و عينة الدراسة،أدوات الدراسة ،الدراسات السابقة،و أخيراً الصعوبات التي واجهناها.

الفصل الأول:تحت عنوان نشر الكتاب في الجزائر حيث قمنا بتعريف النشر لغةً و اصطلاحا،و تعريف الناشر دُور النشر،و ظهور النشر في الجزائر.و أيضاً تعريف الطباعة ونشأتها مراحل تطورها إضافة إلى تعريف الكتاب المطبوع لغة و اصطلاحاً و التطور التاريخي له و انواعه.

الفصل الثاني:السياسة الوطنية للكتاب تمّ فيه التعريف بالسياسة الوطنية للكتاب و أهم العناصر المكونة لها، إستراتيجية السياسة، أهداف السياسة، إضافةً إلى آليات تطوير الكتاب، القانون المتعلق بالكتاب، التشاور بين القطاع العام و الخاص، والقطاعات المعنية بالكتاب.

الفصل الثالث:

و قد اختتمنا دراستنا باستنتاج عام يشمل الإجابة على إشكالية الدراسة.

الإيطار المنهجي

إن رسم سياسة واضحة للكتاب لا يتم إلا إذا اندرج في إطار سياسة ثقافية واضحة و محددة الأهداف حيث تشترك فيها كل مؤسسات المعنية :

1. إشكالية الدراسة :إنّ رسم سياسة واضحة للكتاب لا يتم إلا إذا اندرج في إطار سياسة ثقافية واضحة و محددة الأهداف حيث تشترك فيها كل مؤسسات المعنية بالنشر خاصة في جزائر منذ فجر الاستقلال . بادر مشروع الجزائري على إصدار قوانين في شتى القطاعات و خاصة قطاع النشر و في هذه الدراسة نحاول إعطاء لمحة حول حالة النشر في جزائر وسياسة المعتمد عليها في نشر الكتاب و أهم العناصر المكونة لها و التي أسفرت أماكن إنشاء هيئات و منظمات أو إرساء قواعد و تشريعات ينشط في إطارها. من هنا نطرح الإشكالية التالية:

الإشكالية: ما هو واقع سياسة الكتاب المطبوع في الجزائر ؟

التساؤلات الفرعية : وجاءت التساؤلات على النحو التالي:

1. هل هناك سياسة كتاب واضحة تتبعها دور النشر في إنتاج الكتاب توزيعه؟
2. هل هناك برنامج واضح لدور النشر في ترقية هذه السياسة ؟
3. هل تحقق سياسة الكتاب المطبوع في الجزائر أهداف التي تجسدت من اجلها ؟

2. الفرضيات :

الفرضية عبارة عن تخمين، و استنتاج ذكي يتوصل إليه الباحث و يتمسك به بشكل مؤقت ، فهو أشبه برأي الباحث المبدئي في حل المشكلة،وهي أيضا تفسير مؤقت أو محتمل يوضح العوامل أو حدث و الطرق التي يحاول الباحث أن يفهمها .[1]

بما أن الفرضية إجابة مؤقتة للمشكلة فقد حاولنا وضع مجموعة من الفرضيات و هي كتالي :

الفرضية العامة: تطور سياسة الكتاب المطبوع في الجزائر مرتبط بوضع منهجية متينة متّبعة في نشر الكتاب.

الفرضيات الفرعية :

1. هناك سياسة يتّبعها الناشرون في القيام بعملية النشر حتى ترقى إلى المستوى المطلوب.
2. ليس هناك برنامج واضح لدور النشر في ترقية هذه السياسة.

[2] الاشرف ، عباس محمد . مناهج البحث العلمي : دار الإشعاع للطباعة و النشر و التوزيع ، 1996 .ص .38

3.يمكن لسياسة الكتاب المطبوع في الجزائر تحقيق الهدف المرجو منها لتلبية رغبات دور النشر.

3. أهمية الدراسة : تستمد هذه الدراسة أهميتها:

أولاً: معرفة السياسة و التشريعات التي تضعها الدولة في هذا المجال لتحقيق رغبات المستفيدين و القراء...

ثانيا: بما أنّ الكتاب هو وعاء الثقافة و الفكر و هو خزان المعارف الإنسانية، فالكتاب يحفظ تاريخ الأمم و الشعوب و هو الوسيلة الأولى في تثقيف و تنوير عقول الأفراد، لذا فهو يعتبر بمثابة الغذاء الروحي للأفراد لما يحمله من معلومات متنوعة حول مختلف المواضيع و في شتى المجالات، سواء كانت علمية أو ثقافية أو حتى ترفيهية، و نظراً للأهمية التي يلعبها الكتاب في أي أمة ما لنشر الوعي الثقافي، جاءت هذه الرسالة لتوضح أهم المراحل و الطرق التي يتبعها الكتاب حتى يصل إلى القارئ و خاصة مرحلة النشر

ثالثا:

4. أهداف الدراسة : إنّ تبني أي موضوع للدراسة يعني وجود عدة أهداف تسعى الدراسة لتحقيقها، و تهدف هذه الدراسة بالدرجة الأولى إلى خدمة مجال البحث العلمي بصورة عامة و مجتمع أو حقل المكتبات و المعلومات بصفة خاصة، و أيضاً من بين الأهداف التي سنحاول الوصول إليها من خلال معالجتها لهذا الموضوع نذكر مايلي:

- الوقوف على الوضعية سياسة الكتاب المطبوع و دور النشر في الجزائر.
- معرفة ماهية النشر و دار النشر و خدماتها و أهم العمليات التي سيقوم عليه نشر الكتاب.
- التعرف على الخطط و المناهج المتبعة من طرف دور النشر من أجل نشر الكتاب.

- التعرف على مدى نجاح السياسة التي تبرمجها مؤسسات النشر من أجل تحقيق الأهداف المسطّرة لها.

5. أسباب اختيار الموضوع : إن اختيارنا لهذا الموضوع ليس من باب الصدفة بل كان وراء ذالك عدة أسباب ، مابين ذاتية ترجع للباحث و موضوعية تتعلق بالبحث ، و يمكن ان نجملها في العوامل التالية :

– محدودية الدراسات التي تناولت " موضوع السياسة الوطنية للكتاب " إن لم نقول انعدامها .

– الرغبة منا في معرفة واقع النشر في الجزائر وأيضا السياسة المتبعة في ذالك .

– محاولة التعرف على سياسة المتبعة في الدور النشر الجزائرية في نشر الكتاب .

– نقص الإنتاج المعرفي في كل المجالات بسبب نقص المكتبات المتخصصة.

2.المنهجية الدراسة :

إن لأي بحث علمي يعتمد على منهجية سليمة تساعدنا في وضع طريق صحيح و واضح لا يمكن لأي باحث لاستغناء عنها ، لأنه بدون منهجية يكون البحث مجرد تجميع معلومات لذا فالمنهجية لها أهمية في البحث العلمي .

1.2.المنهج المتبع في الدراسة :

إن لأي دراسة علمية لا بد و أن تعتمد على خطوات و مراحل منظمة، مناسبة و واضحة، تقوم على أساسها الدراسة وتعرف بالمنهج.

" إن النهج هو أسلوب للتفكير و العمل ، يعتمد الباحث لتنظيم أفكاره و تحليلها و عرضها ، و بتالي الوصول إلى نتائج و حقائق معقولة حول ظاهرة أو موضوع الدراسة ، فالمنهج هو بمثابة الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة مجموعة من القواعد و تحديد

عملياته ، حتى يصل إلى نتيجة معينة ".[1] ويعتبر أيضا الطريقة لوصف الموضوع المراد دراسته من خلال إتباع منهجية علمية صحيحة و تصوير النتائج التي يتم التوصل إليها و يمك تفسيرها .[2]

فالمنهج هو عبارة عن أسلوب من أساليب التنظيم الفعال لمجموعة من الأفكار المتنوعة الهادفة للكشف عن الحقيقة.

نظراً ù! 2

لطبيعة الظاهرة الإنسانية و خصائصها و التي تعيق في الكثير من الأحيان تطبيق المنهج التجريبي عليها،وجدّ كبديل منهج آخر تميل إليه البحوث الإجتماعية،و هو المنهج الوصفي. "

فالمنهج الوصفي هو أسلوب من أساليب التحليل المرتكز على معلومات الكافية و الدقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد ، من خلال فترة أو فترات زمنية معلومة ، و ذالك من اجل الحصول على نتائج علمية ثم تفسيرها بطريقة موضوعية ، بما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة ".[3]

كما يعرفه أحمد عياد على أنه منهج علمي يقوم على وصف الظاهرة أو الموضوع الذي هو محّل البحث و الدراسة.[4]

"و يستخدم المنهج الوصفي في دراسة الأوضاع الراهنة لظواهر من حيث خصائصها و أشكالها و علاقتها و العوامل المؤثرة في ذلك، والملاحظ أن المنهج الوصفي يشمل في الكثير من الأحيان عمليات التنبؤ لمستقبل الظواهر و الأحداث ".[5]

و المنهج الوصفي التحليلي يتناسب مع طبيعة أي دراسة حيث يعتمد على جمع البيانات و تبويبها و تحليلها ، و الربط بين مدلولاتها ، و الوصول إلى استنتاجات تسهم فهم الواقع و تصور النتائج ثم التوصل إليها بجداول رقمية معبرة ، يمكن تفسيرها و تحليلها و بتالي المنهج يتوافق مع طبيعة هذه الدراسة .

---

[1] الرشدي ، بشير صالح . مناهج الحث العلمي التربوي : رؤية تطبيقية من اجل تحليل و تفسير و تعليق عن المنظور التحليلي . القاهرة : دار الكتب الحديثة ، 2000. ص . 22

[2] عبيدات ، محمد ، منهجية البحث العلمي : قواعد و مراحل و تطبيقات . عمان : دار وائل لنشر و التوزيع ، 1977. ص .4

[3] أبو ناصر ، محمد . منهجية البحث العلمي . عمان : كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية ، 1999 . ص . 46

[4] عياد،أحمد.مدخل لمنهجية البحث الاجتماعي.الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،2006.ص.61

[5] عليان ، مصطفى ، غنيم ، محمد عثمان . مناهج و أساليب الحث العلمي بين النظرية و التطبيق .عمان : دار الصفاء ، 2000 . ص . 42

2.2. حدود الدراسة :

1.2.2. الحدود الموضوعية : اقتصرت الدراسة على السياسة الكتاب الجزائر.

2.2.2. الحدود المكانية: ستجرى الدراسة الميدانية بنقابة الناشريين في الجزائر .

3.2.2. الحدود الزمنية: تمثلت الحدود الزمنية للدراسة في المدة التي استغرقها البحث، ابتداء من شهر مارس 2020 ، بداية من مرحلة اختيار الموضوع و تحديده ، مرورا بعدة مراحل ، وصولا إلى كتابة و إخراج المذكرة في صورتها النهائية في شهر سبتمبر 2020.

4.2.2.مجتمع الدراسة:"يتمثل مجتمع البحث في جميع الأفراد أو الأحداث أو الأشياء الذين يكونون موضوع مشكلة البحث"[1]،و بالتالي مجتمع البحث الذي نحاول دراسته من خلال موضوعنا هذا هو نقابة الناشريين،إذ قمنا بإجراء مقابلة مع المسؤول.

3.2.أدوات جمع البيانات:

لتحقيق أغراض و أهداف البحث العلمي ينبغي علينا الاعتماد على أدوات بحث تمكننا من جمع البيانات المتعلقة بالدراسة و قد اعتمدنا على :

1.3.2.المقابلة:

تعرف المقابلة على أنها تفاعل لفظي يتم بين شخصين في موقف المواجهة،حيث يحاول أحدهما و هو القائم بالمقابلة أن يستشير بعض المعلومات أو التعبيرات لدى المبحوث التي تدور حول آرائه و معتقداته.تتكون المقابلة في أبسط صورها من مجموعة من الأسئلة أو البنود التي يقوم الباحث بإعدادها على الشخص الذي هو موضوع البحث وجهاً إلى وجه و يقوم الباحث بتسجيل الإجابات عليها بنفسه.[2]

إذ قمنا بمقابلة المسؤول شخصياً و الذي أجابنا على جميع إستفساراتنا و إن كان متحفظاً بعض الشيء.

3.توثيق الدراسة:اعتمدنا في توثيق الدراسة و كتابة البيانات الببليوغرافية الخاصة بكل مصادر المعلومات التي تمّ استعمالها في إنجاز الرسالة سواء في الهوامش أو في قائمة المراجع المعيار التالي:معيار **ISO 690-2**

[1] الصيرفي ، محمد عبد الفتاح . البحث العلمي : الدليل والتطبيق . عمان : دار وائل ، 2002. ص .185

[2] غرايبة،فوزي.أساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية و الانسانية.ط.3.عمان:دار وائل،2002.ص.61

4. الدراسات السابقة:

"يقصد بدراسات السابقة الدراسات و الباحث في المجال الذي يفكر فيه الباحث ".[1]

قبل إنجاز هذه الدراسة كنا قدّ إطلعنا على بعض من الدراسات السابقة التي سمحت لنا باخذ فكرة عن ما تمّ التوصل إليه فيما يخص هذا الموضوع و ما شابهه و كيفية و طرق معالجتها،كما استعملنا البعض منها كمصدر للمعلومات.

1.3.الدراسة الأولى:مذكرة تخرج ماجيستير للأستاذ ترار عبد الكريم contribution à l'étude d'une politique éditoriale nationale.alger 2002

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدّور الأساسي الّذي لعبته السّياسة الوطنيّة في نشر الكتاب.[2]

2.3.الدراسة الثانية: مرزقلال،ابراهيم استراتيجية التسويق الالكتروني للكتاب في الجزائر:دراسة تقييمية للمواقع الالكترونية للناشرين.مذكرة ماجيستير علم المكتبات قسنطينة 2009-2010.

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الوضعية الحقيقية للتسويق الالكتروني للكتاب لدى الناشرين الجزائريين و التعرف على الخطط و المناهج المتبعة في النشر و محاولة التعرف على أهم التحديات التي تواجه دُور النشر الجزائرية في مجال نشر الكتاب خاصة في ظل التكنولوجيات الحديثة و إبراز مواطن الضعف و القوة في المواقع الالكترونية للناشرين.[3]

3.3.الدراسة الثالثة:بحوصي،رقية.السياسات الحكومية الخاصة بالكتاب و استراتيجية الفاعلين في القطاع:الوضع و الآفاق في الجزائر.رسالة دكتوراه.وهران 2011-2012.

تهدف هذه الدراسة للتعريف بالجهود الحكومية المبذولة في ترقية الكتاب و دعمه في الجزائر كما تهدف إلى تحديد الفاعلين غير حكوميين في مجال قطاع الكتاب في الجزائر و التعرف على استراتيجياته،كما استنتجت هذه الدراسة أنه لا بدّ من وضع أسس متينة و سياسة وطنية تخدم الكتاب.[4]

---

[1] الصيرفي ، محمد عبد الفتاح . البحث العلمي : الدليل والتطبيق . مرجع سابق. ص .93

[2]TERRAR, Abdelkrim. Contribution a l'étude d'une politique éditoriale nationale. Thése de magister : Alger : s.n , 2002

[3]مرزقلال،إبراهيم.إستراتيجية التسويق الإلكتروني للكتاب في الجزائر:دراسة تقييمية لمواقع الناشرين في الجزائر.رسالة ماجيستر:علم المكتبات:قسنطينة،2010

[4]بحوصي، رقية. السياسات الحكومية الخاصة بالكتاب وإستراتيجية الفاعلين في القطاع: الوضعية والآفاق بالجزائر. أطروحة دكتوراه: علم المكتبات والعلوم الوثائقية. وهران: جامعة وهران، 2012

4.3.الدراسة الرابعة:بولالة،نوال،ختوف سوسن.سياسة النشر في الجزائر:مرحلة التكوين الإداري داخل دُور النشر.مذكرة ليسانس الجزائر 2010-2011.

قدّ ركزت هذه الدراسة على إعطاء لمحة عن واقع النشر في الجزائر و السياسة المتبعة في النشر و قد استنتجت من هذه الدراسة أنه يمكن للسياسة الوطنية للكتاب من رفع قطاع النشر و منافسة الجزائر للدول المتقدمة إذ يمكن لرصيد المنشورات في الجزائر أن تحقق رغبات المستفيدين.[1]

5.3.الدراسة الخامسة:بومية،خيرة،بستاني،الضاوية.دور الدُور النشر في السياسة الوطنية للكتاب.مذكرة ليسانس.الجزائر 2004-2004.

و الهدف من هذه الدراسة معرفة مدى تطبيق دُور النشر للسياسة الوطنية المتعلقة بالكتاب و استنتجت في الأخير أنّ العديد من دُور النشر قد حققت مستويات معقولة في سياسة الكتاب و بذلك تطوير قطاع النشر.

5.صعوبات الدراسة:

إن أي دراسة لا تخلو من الصعوبات، ونحن عند القيام بهذه الدراسة واجهتنا العديد من الصعوبات التي عرقلت مسار إعداد المذكرة نذكر من أهمها:

- ✓ استغرق الجانب التطبيقي وقت أطول و ذلك نظراً لعدم توفر المعلومات و بسبب جائحة و كتفينا بالمقابلة مع المسؤول فقط.
- ✓ التحفظ الشديد لمسؤول نقابة الناشريين في مدنا بالمعلومات اللازمة لخدمة موضوع دراستنا خاصة فيما يخص الحالة المالية للمؤسسة
- ✓ نقص المراجع التي تتناول موضوع النشر و السياسة الوطنية للكتاب في الجزائر باللغة العربية إذ تعذر علينا ترجمة بعض الكتب باللغة الفرنسية .

الفصل الأول

نشر الكتاب المطبوع في الجزائر

تمهيد:

إذا كان المؤلف هو المسؤول عن المادة العلمية و هو الذي يحقق ذاتية الكتاب بما له من أبوة على المعلومات الواردة فيه،و إذا كان الطابع هو المسؤول عن الكيان المادي للكتاب بإعتباره هو الذي يعد النسخ،وإذا كان الموزع هو المسؤول إلى القراء و المستفيدين و هو حلقة الوصل بينهم فإن هذه الأطراف الثلاثة قد لا يعرف بعضهم البعض،وقد لا يجتمعون لذا دعت الضرورة إلى وجود طرف رابع يجمع بينهم و هو الناشر أو بما يسمى مؤسسات النشر التي تجمع بين أعمالهم،حيث لعب النشر دورا هاما في تحسين المعرفة و تطوير العلم و زرع حب القراءة في أذهان أفراد المجتمع الجزائري خاصة.

و في هذا الفصل سنحاول إعطاء مفاهيم أساسية حول النشر ودور النشر و ظهور النشر في الجزائر و ايضا ماهية الطباعة و مراحل تطورها و ماهية الكتاب المطبوع و انواعه و تطور التاريخي له .

1.1.تعريف النشر:

للنشر تعاريف عديدة و مختلفة وردت في العديد من المعاجم و دوائر المعرفة.

- **التعريف اللغوي:**

تشتق كلمة النشر من نشر، انتشر، انتشارا، وكلها تعني الإعلان و التوزيع والإذاعة والإشاعة، وجعل الشيء معروف بين الناس[1].كما يدل على إذاعة عقيدة من العقائد أو نظام من النظم.[2]

كما عرف الزمخشري النشر لغة هو نشر الثياب و الكتاب و الصحف المنتشرة و نشر الشيء فانتشر،و انتشروا في الأرض أي: تفرقوا، ونشروا الخير أي إذاعته بين الناس.[3] وأنتشر الطيب و هو ما أنتشر من رائحته.[4]

كما يعرف المعجم الوسيط النشر أنه:نشر الكتاب أو الصحيفة أي إخراجه مطبوعا.[5]

كما عرف المعجم الكبير"لروس"النشر لغة بأنه تحضير النص و طبعه و جعله في شكل كتاب و النشر كلمة مشتقة من الفعل اللاتيني"EDERE" ومعناه يعطي الحياة.[6]

[1]خليفة شعبان،عبد العزيز.الفذلكات في أساسيات النشر الحديث.القاهرة:دار الثقافة العلمية ،(د.ت).ص.10

[2]خليفة شعبان،عبد العزيز.النشر الحديث ومؤسساته.القاهرة:دار الثقافة العلمية، 1998.ص.16

[3]عبده الصرايرة،خالد.النشر الإلكتروني وأثره على المكتبات و مراكز المعلومات.دار كنوز المعرفة العلمية،2008.ص.8

[4]الهجرسي،سعد محمد.الاتصالات والمعلومات و التطبيقات الإلكترونية.القاهرة:دار الثقافة و النشر،(د.ت).ص.60

[5]فضل شبلول،أحمد.ثورة النشر الإلكتروني.القاهرة:دار الوفاء،2004.ص.11

[6]صوفي،عبد اللطيف.لمحات من تاريخ الكتاب و المكتبات.بيروت:دار طلاس،1977.ص.31

- **التعريف الاصطلاحي:**

لا يبعد عن النشر لغة إذ يقصد به توصيل الرسالة الفكرية التي أبدعها المؤلف إلى الجمهور المستقبل أي القراء أو المستقبلين للرسالة.[1]

ويعرف النشر أنه كل الإجراءات الفكرية و العلمية لاختبار الكتاب وترتيب إصداره و تنمية توزيعه لأقصى حدود و الانتفاع به، كما يعرف النشر أنه العملية التي بمقتضاها يتم توصيل الرسالة الفكرية التي يبدعها المؤلف إلى القراء،أو نشر رسالة و المقصود هنا أن للمؤلف رسالة علمية أي عليه أن يبحث عن الأعمال الجيدة و أن يفكر في المشاريع العلمية والأعمال و المراجع ذات قيمة علمية.

كما عرف سيد النشاز النشر هو نشر المطبوعات حيث أن مهنة النشر ارتبطت بالمطبوعات.[2]

وعرف النشر على أنه نشر الثوب ونشر الكتاب و نشر الخبر.[3]

النشر هو الإذاعة أو بث الأفكار التي سجلها الإنسان على وسيط ما بطريقة ما لذا فإن هذه الوسائط والطرق تنوعت،فمن الألواح الطينية وجدران المعابد إلى الأوراق بكافة أنواعها كالبردي إلى المصغرات،إلى الممغنط والمليزر ،ومن المخطوط إلى المطبوع إلى الإلكتروني.[4]

الإلكتروني.[4]

---

[1]عبد العزيز خليفة،شعبان.الفذلكات في أساسيات النشر.مرجع سابق.ص.10

[2]السيد النشاز،السيد.النشر الإلكتروني.القاهرة:دار الثقافة العلمية.ص.11

[3]بن عياش،حدة.إتجهات النشر المرجعي في الجزائر1962-1982 :دراسة إحصائية.رسالة ماجستير:علم المكتبات:الجزائر،2009.ص.98

[4]فتحي عبد الهادي،محمد.النشر الإلكتروني و تأثيره على مجتمع المكتبات و المعلومات.القاهرة:المكتبة الأكاديمية،2001.ص.231

كما عرفت دائرة المعرفة البريطانية النشر بأنه ذلك النشاط الذي يتضمن اختيار و تجهيز و تسويق المواد المطبوعة،و الوظائف المميزة للناشرين،كما أنه اختبار و تحرير و إعداد المادة و نشرها،و تنظيم إنتاجها و توزيعها،و تحمل المسؤولية المالية و كافة المسؤوليات الأخرى المتعلقة بها.[1]

كما جاء في قاموس"أكسفورد الوسيط"بخصوص هذا المعنى تحت كلمة "PUBLISH" أن النشر هو إصدار نسخ لكتاب ليباع للجمهور،و تطلق هذه الدلالة على المؤلف أو المحرر، ,وتطلق بصفة خاصة على من يتخذ هذا العمل مهنة و هو الناشر و يطلق مصطلح النشر على عدة عناصر و هي:

- العمل الذي يعبر عنه بكلمة إصدار أو العمل على إصدار نسخ كتب و غيرها.
- مجال العمل الذي يغبر عنه بأنه كتاب أو مطبوع أو ما شبهها.
- الهدف من العمل الذي يعبر عنه بالهدف من النشر أي إشباع الجمهور.
- التخصص أو التفرغ للعمل نعبر عنه خاصة عن الذين يتخذون النشر كمهنة[2].

كما عرفه القاموس الشارح في علوم المكتبات و المعلومات أن النشر هو اختيار عمل ما يتوقع الإقبال عليه لشرائه إذ ما طبع و نشر.[3]

كما يعرف النشر على أنه عملية يقوم فيها ناشر ما بتولي بمهمة التعاقد مع المؤلفين ووكلائهم لتحويله من صورته الأولية مخطوطا إلى صورته النهائية المطبوعة،بالشكل الملائم

[1] وجدي محمد،فريد. موسوعة دائرة معارف القرن العشرين.ط.3.بيروت:دار المعرفة،1971.ص.196

[2] الهحرسي،سعد محمد.الإتصالات و المعلومات والتطبيقات التكنولوجية.مرجع سابق.ص.63

[3] عبد المعطي،ياسر يوسف.القاموس الشارح في علوم المكتبات و المعلومات.القاهرة:دار الكتاب الحديث،2008.ص.353

لنشره و بيعه للمستفيدين[1].وعرف أهل العلم النشر على أنه كان قديما يطلقون عليه لفظ الوراقة و هي تعني استنساخ الكتب[2]

2.1.مفهوم ناشر و دور النشر:

هو الشخص أو الهيئة الذي يحصل على الكتاب من المؤلف و يؤجره على مادته العلمية، ويدفع به إلى الرسام أو المصمم إن كان الكتاب في حاجة إلى تصميمات و رسومات و يؤجره هو الأخر على عمله ثم يدفع بالعمل إلى المطبعة و يتفق معها على طبع عدد معين من النسخ لهذا العمل و يقدم لها تكاليف الطباعة،حيث تصبح هذه النسخ ملكا له يتسلمها و يدفع بها إلى نوافذ التسويق المختلفة "تجارة الجملة،تجارة التجزئة،نوادي الكتب،الاشتراكات"و يحصل الناشر من هذه النوافذ على أثمان النسخ التي يبيعها لهم بعد ترك هامش الربح المتفق عليه لهم[3].

إذن يعد الناشر الشخص الحقيقي أو المعنوي الذي يستثمر أمواله في إنتاج الكتب،وهو يدفع الأموال للمؤلف و المترجم و الفنان،والمحرر و الطابع و مصانع الورق و غيرهم ممن يشترون منه الكتاب.ويعرف الناشر أيضا عن الدار التي تطبع الكتاب أي المطبعة وقد يكون الناشر والطابع جهة واحدة،ولكن في صناعة الكتب الحديثة،أما الجهة التي تتولى النشر فيشار إليها عادة بدار النشر أو مؤسسة النشر[4].

[1]داود،صبرينة.النشر العلمي في البيئة الرقمية ودوره في خدمة البحث العلمي:تصميم موقع ويب لمخبر علم الاجتماع و الاتصال.رسالة ماجيستر:علم المكتبات: قسنطينة،2010.ص.39

[2]محمد، محمد بودي،حسن.حقوق وإلتزامات المؤلف في عقد النشر.القاهرة:دار الجامعة الجديدة،2005.ص.7

[3]شعبان عبد العزيز،خليفة.الفذلكات في أساسيات النشر.مرجع سابق.ص.17

[4]أبو سعد،ميخائيل.الكتاب تحريره و نشره.الرياض:مكتبة الملك فهد،1995.ص.41

ويمكن اعتبار الناشر بأنه حلقة الوصل بين من ينتج المعرفة وبين من يستهلكها،وتجدر الإشارة أنه قد يقوم المؤلف نفسه بدور الناشر فيدير عملية النشر ويتحمل الجوانب المالية فيها وقد يقوم الطابع بدور الناشر والطابع في آن واحد[1] .

3.1.ظهور النشر في الجزائر:

لم تعرف الجزائر النشر في العهدة الاستعمارية إلا في بعض المحاولات الأدبية المنعزلة و المنفردة التي قام بها بعض أفراد المجتمع الجزائري لاكتساب العلم و المعرفة،حيث انتشرت الطباعة في الجزائر بعدها و كانت أول مطبعة هي الثعالبية التي ساهمت في طبع التراث العربي الإسلامي و نشره أما في العهدة الاستعمارية كانت القوات الفرنسة جلبت معها المطبعة إلى الجزائر وقد نشرت الكثير من الجرائد كان أولها"المبشر" ثم تبعتها المجلات و الدوريات و الكتب خدمة لأغراض استعمارية، ولقد كان اهتمام الفرنسيين بالنشر بالغا ولا يخفي ما كان من وراء ذلك من أهداف و نوايا سيئة،كما أصدرت أطراف جزائرية أخرى كانت تمارس النضال السياسي كالأمير خالد الذي أصدر جريدة الأقدام،و نجم شمال إفريقيا"حزب الشعب فيما بعد"وغيرها من المجلات و الجرائد،وتمددت بتعدد الأحزاب السياسية بكل مرجعياتها الفكرية و الثقافية والسياسية فكانت جريدة:النجاح و التقويم الجزائري،صوت البسطاء،التقدم،العدالة،صوت الشعب،صوت الأهالي و جريدة وادي ميزاب التي أسسها أبو اليقظان عام 1926 ميلادي.[2]و بأحزاب وأفراد كان الرغبة التي ألحت على الدولة الجزائرية أن تأخذ بعين الاعتبار طلبهم في محاولتهم لنشر مؤلفاتهم و كتاباتهم،وكان هذا يعتبر طلب شرعي و قانوني لهم،بالإضافة إلى الطبقة المثقفة والعليا في البلاد كانت على وعي تام بأهمية التربية والتعليم و التكوين و هذا ما سيؤدي بها إلى التعجيل بالرقي

[1] عليان ربحي،مصطفى.تنمية مصادر المعلومات التقليدية و الإلكترونية.مرجع سابق.ص.35

[2] الزبير،سيف الإسلام.تاريخ الصحافة في الجزائر.الجزائر:المؤسسة الوطنية للكتاب،1984.ص.202

و التطور الاقتصادي و الاجتماعي لخدمة الجزائر.

إن القطيعة مع الاستعمار كانت شاملة،لهذا فإنه من غير المنطقي الاستمرار في تدريس الكتاب الأجنبي في المدارس الجزائرية،خاصة وأن قيم المجتمع الجزائري تتعارض مع قيم المجتمع الفرنسي لذا ألحت الضرورة إلى إنشاء هيئة عمومية تهتم بالكتاب،ومن أهم الأعمال التي بادرت في الجزائر بعد استقلالها تأميم الشركة الفرنسية " Hachette " سنة 1964 التي حققت أغلبية حاجيات السوق الجزائرية للكتب و المنشورات المختلفة،و بالأخص الكتب المدرسية و كتب الأطفال بشكل عام،ثم بعد هذا جاء قانون رقم 92_64 المؤرخ في 14 مارس 1964 لحماية فئة الشباب و الأطفال من الكتب الأجنبية،التي لا تتلائم مع القيم الوطنية،فكان إنشاء صناعة عمومية للنشر و التوزيع ولا إعلام و الطبع،هو الشكل المنطقي للحفاظ على الشخصية الوطنية،فتم فعلا إنشاء المعهد البيداغوجي و الشركة الوطنية للنشر و التوزيع و ديوان المطبوعات الجامعية[1].أكد ياسر عرفات قانة، خلال ندوة نقاش، أمس بمنتدى يومية "الحوار"، حول النشر في الجزائر، وصالون الكتاب بين "السياسة والثقافة"، أن النشر في الجزائر عرف في السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا، أدى إلى بروز نخبة جديدة في مجال الأدب والكتابة، مشيرا إلى أن هذه المعطيات هي مؤشر إيجابي.وقال قانة بأن النشر عرف تطورا بسبب دعم الدولة للناشرين، فضلا عن مهنية أغلب دور النشر في تطوير الكتاب والاحتكاك فيما بينها، وهو ما أدى، بحسبه، إلى تطور الوعي داخل منظومة النشر، وأكد عرفات بأن الدولة بادرت عن طريق وزارة الثقافة منذ 2003 بداية بتظاهرة سنة الجزائر في فرنسا إلى الاهتمام أكثر بالإبداع، وخلق جيل صاعد يؤثر على الساحة الثقافية.

[1] مرزقلال،إبراهيم.إستراتيجية التسويق الإلكتروني للكتاب في الجزائر :دراسة تقييمية للمواقع الإلكترونية للناشرين.مرجع سابق.ص.77

قانة أشار أيضا إلى اهتمام الدولة بالكتاب، من خلال تخصيصها لفضاءات مناسبة له، منها إنشاء أكثر من 400 مكتبة عمومية على المستوى الوطني، وقال بأن هذا التطور يأتي أيضا للدور الكبير الذي يقوم به الناشر الجزائري، وبدونه لن تكتمل المهمة.

وأضاف قانة، إن دعم الدولة للكتاب، مكن من إنشاء دور نشر مهنية تمثل الجزائر في المعارض التي تنظم خارج الوطن، مؤكدا بأن قانون الكتاب الذي صدر مؤخرا سيحسّن الوضع أكثر وسيسهم في فرز ساحة النشر بالجزائر،وعن الصالون الدولي للكتاب، قال قانة بأنه أضحى حدثا ثقافيا هاما، والدولة تعمل جاهدة على النهوض به، مشيرا إلى أن الطبعة الحالية عرفت تحفظا على 111 عنوان يحمل طابعا دينيا لا يتناسب مع مرجعيتنا الدينية بالدرجة الأولى، وهي السياسة التي تعتمدها الدولة.

من جهته دعاس فريد، مدير التوزيع بالمؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، قال بأن المعرض الدولي للكتاب أضحى موعدا ثقافيا ينتظره القارئ الجزائري كل سنة، وذلك بالرغم من بعض النقائص التي يمكن تداركها مستقبلا.

وعن النشر في الجزائر قال دعاس، إنه يمكن تلخيص العقبات التي يمر بها في 03 نقاط، التوزيع، الطبع والاحترافية، مشيرا إلى أن شبكة التوزيع في الصحراء غائبة تماما، داعيا الدولة التدخل في هذا الشأن، وتدعيم أيضا الترجمة التي تعتبر العمود الفقري لصناعة الكتاب، ناهيك عن دعم سعر الورق الذي أصبح مهما.ودقّ فريد دعاس ناقوس الخطر حول الكتب شبه المدرسية والتي تصدر مليئة بالأخطاء، وذلك لغياب لجنة نصوص على مستوى دور النشر، داعيا الناشرين للاهتمام بمحتوى الكتاب وليس الكم.[1]

[1] قانة، ياسر عرفات. سياسة الدعم مكنت من بروز دور نشر مهنية. يومية الشعب الجزائرية **[على الخط]**. 2015. متاح في: www.ech-chaab.com/ar/الثقافي/الحدث/item3340 . (اطلع عليه يوم 2020/04/26) .

2 ماجد،راغب الحلو.حرية الاعلام و القانون .اسكندرية:كلية الحقوق ،1995.

1 .4. تعريف الطباعة :

ان كلمة الطباعة في اللغة تعنى ترك أثر لمؤثرها على أي من سطوح أو المجسمات المختلفة و يسجل التاريخ هذا المعنى لكلمة الطباعة حينما وجد الانسان نفسه منذ بدأ الحياة على الأرض في حاجة الى تسجيل الكلمات التي ينطق بها و هذا جعله يفكر في اختراع الكتابة .ثم في اختراع الوسيلة المناسبة لتسجيلها ولقد أخذت وسائل التسجيل تطور جيلا بعد جيل 2.

لذالك فقد أصبحت الطباعة تعرف بأنها الفن و العلم الذي يمكن عن طريقها معا نقل الحروف و الرسوم و الصور و من ثم فلابد من توافر ضروريات الأربعة الأساسية هي :

- السطح الطباع .
- الورق أو الوسيط الذي سيتم الطباعة عليه.
- الحبر.
- وسيلة الطبع و هي ماكنات الطباعة.

5.1 .نشأة الطباعة و مراحل تطورها :

يتميز عصرنا الحديث باستخدام الاوراق المطبوعة بمختلف أشكالها،و ذالك لأغراض مهنية و إعلامية أو ثقافية ،و في مختلف المجالات الخرى،حيث لم تتمكن التقنيات الحديثة كالكمبيوتر و التلفزيون و الهاتف النقال من إلغاء دور الطباعة التقليدية .

وربما لا يخطر في بال بعض المستخدمي المطبوعات في الطريق الطويل الذي قطعه الانسان ليصل بالطباعة الي هذه الدرجة من السهولة ، بحيث أصبح الإنسان قادرا على طباعة أو الأوراق الصور التي يحتاجها بضغطة واحدة،على زر الطباعة .

ويعتبر جوهر فكرة الطباعة هو إعادة نسخ الكلمات،و الرسومات،و الزخارف على الأوراق، أو النسيج أو أي مادة أخرى ، بطريقة ميكانيكية .

و كانت الأختام التي ظهرت في حضارات القديمة ،هي أول ظهور لشكل من أشكال الطباعة ،حيث كانت توضع في رسائل الملكية أو الخاصة،و إستخدمت في مناطق سوريا و العراق،في فترة تقرب خمسة الاف عام قبل الميلاد،وستخدم الناس في تلك الفترة صور الآلهة القديمة كعشتار،وغيرها ،ليتم نقشها على الأختام .[1]

و بعد تلك المرحلة إستخدمة الأختام في الهند و بلاد فارس بشكل خاص في أعمال التجارة وإستخدمت فيها رموز و نقوش و بعض الكتابات الهندية .

و في مرحلة لاحقة كان الصينيون هم أول من إبتكر وسيلة للطباعة على الورق ،الذي يعد أول إختراعاتهم ،فبدؤو في القرن الاول الميلادي طباعة الرسومات و الزخارف على الأقمشة.

و حاول الصينيون في تلك المرحلة بالعمل بتقنية تجميع الحروف التي أصبحت لاحقا أساسا للطباعة، لكنهم إصطدمو بعائق هو عدم وجود أبجدية للصينية القديمة ،فهي لغة تعتمد على الرموز ،و يقدر عدد رموزها ب40 ألفا.

و ظهرت في ألمانيا أول ألة للطباعة بالشكل المعروف حاليا،و ذالك على يد يوهانز غوتنبرغ في منتصف القرن الخامس عشر ،فكانت كنتيجة لتطور تقنيات الطباعة على مر السنوات في القارة الأوروبية ،حيث استخدمت الحروف البارزة ،و تقنيات تجميع الحروف ،لعمل قوالب مكتوبة بشكل بدائي.

وأدى ظهور ألة الطباعة الى ثورة في عالم العلوم و المعرفة ،فطبعت ملايين الكتب ،وبدأت الصحف بالإنتشار في القارة الاروبية بأكملها ،و مرت آلات الطباعة بعد ذلك بالعديدة من

[1] ماجد ،راغب الحلو. حرية الاعلام و القانون .مرجع السابق ص. 10

مراحل التطوير ،فظهرت آلة طباعة تعمل على البخار ،وفرت الجهد على العامل الذي كان يقوم بضغط المكابس لنقل الحروف من القالب إلى الورق .

و في القرن العشرين بدأت ثورة الطباعة الرقمية التي تعتمد على الطابات متصلة بأجهزة الكمبيوتر ,يتم فيها الطباعة بتقنيات جديدة مختلفة ،كتقنية نفث الحبر ،أو إعتماد اللزر للحصول على أعلى دقة .

1.6.1.مفهوم الكتاب المطبوع :

- **المفهوم اللغوي:**

أوردت المراجع اللغوية و الموسوعية الكثير من الألفاظ و المعاني المختلفة لكلمة كتاب و هي في ذلك تتفق أحيانا و تختلف في أخرى و يورد كل منها اللفظ و معناه و مرادفه و منها:

الكتاب " Al-kitab" هو القرآن الكريم، و كتاب الله الذي أنزله على رسوله محمد صلى الله عليه و سلم ، وردت كلمة كتاب أيضاً في بعض آيات القرآن الكريم بمعنى التوراة و الإنجيل.[1]

الكتب هي عبارة عن مخازن للمعرفة، و المخازن ليست سوى مباني ضخمة تختزن بها البضائع الهامة و غير الهامة حتى يأتي الوقت لبيعها استهلاكها. و الكتب كالمخازن، لها طاقة هائلة على التخزين، وإنما ليست وسيلة لمعرفة مقدار ما تخزنه بدقة. لكن المكتبة بها مائتان أو أكثر أو أقل من الكتب المختارة بعناية، تحوي جهود و تجارب مؤلفيها التي قاموا

[1] نوايسية،غالب عوض.مصادر المعلومات في المكتبات و مراكز المعلومات: مع إشارة خاصة إلى الكتب المرجعية.عمان: دار صفاء، 2003.ص.47

بها خلال حياتهم الطويلة، و تصبح الأفكار و الحقائق التي هي نتاج خمسين سنة من التجربة و الدراسة و الخبرة، تصبح جاهزة سهلة المنال في كتاب صغير.[1]

- **المفهوم الاصطلاحي:**

لا يوجد هناك تعريف عام و محدد و متفق عليه لمصطلح الكتاب و على الرغم من ذلك نورد التعريفات التالية بدءاً من أقدمها فأحدثها و منها:

تعريف "بول أوتليه" فقد عرّف الكتاب في عمل له صدر عام 1934 بأنه " دعامة من مادة و حجم معين ، قد يكون طيّة، أو لفّة معينة، تنقل عليه رموز تمثل محصولا فكرياً معيناً".

تعريف اليونسكو فقد عرف الكتاب في مؤتمر عقدته عام 1964 بأنه " مطبوع غير دوري يشتمل على 49 صفحة على الأقل بخلاف صفحات الغلاف و العنوان".

تعريف "هارود" فقد عرّف الكتاب بأنه "أحد أجزاء عمل أدبي ينشر مستقلا، و له كيان مادي مستقل، على الرغم من أن ترقيم صفحاته قد يكون متصلا مع مجلدات أخرى".

تعريف لمعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات و المعلومات فقد عرّف الكتاب بأنه "مجموعة المواد المطبوعة المجلدة معا لتكون مجلدا أو مجلدات تشكل وحدة ببليوغرافية".

تعريف "حشمت قاسم" و هو التعريف الأكثر شمولا حيث يعرف الكتاب بأنه "أي عمل مخطوط أو مطبوع لا يقل عدد صفحاته عن خمسين صفحة، و يتكون من مجلد واحد أو أكثر سواء أكان ترقيم صفحات المجلدات متصلا أو غير متصل و يمكن أن يتناول موضوعاً واحداً أو عدد من الموضوعات المتجانسة، أو التي تجمعها خاصة واحدة أو أكثر

[1] البنهاوي،محمد أمين.عالم الكتب و القراءة و المكتبات.جدّة:دار الشروق، 2008.ص.13

و من الممكن أن يصدر في طبعات متعددة و ليست له صفة دورية و من المصطلحات المرادفة للكتاب الوثيقة، المطبوع المصنف.[1]

و كلمة كتاب من الكلمات التي شاع استعمالها إلى حد أفقدها دلالتها الاصطلاحية المحددة، و الكتاب و المكتبة من أصل لغوي واحد يدل على الكتابة و التدوين و حمل الرسالة، و ربّما كان ذلك من تعدد معاني الكلمة و لذلك نجد بعض المصطلحات المرادفة للكتاب مثل: الوثيقة، المطبوع، المصنف، و غيرها و هناك تعريفات مختلفة للكتاب نذكر منها:

الكتاب أحد أجزاء عمل فكري نشر مستقلا أوله مكان مادي مستقل على الرغم من أنّ ترقيم صفحاته قد يكون متصلا مع مجلدات أخرى.[2]

الكتاب مجموعة من الأوراق المخطوط أو المطبوعة المثبة معاً لتكون مجلدا أو عدداً من المجلدات حيث تشكل وحدة ورقية واحدة.[3]

2.6.1.التطور التاريخي للكتاب المطبوع:

من الكتابة بالنقش على الألواح الحجرية في العصور القديمة،إلى الطباعة على الورق مع "غوتنبرغ" في عصر النهضة،وصولاً إلى الكتابة و النشر الإلكتروني في عصر تكنولوجيا المعلومات و الاتصال،مرّ الكتاب بسلسة من التطورات أثرّت في كل مرة بشكله و مضمونه من جهة،و بمفهومه و استخداماته من جهة أخرى.تعد الكتابة شرطاً أساسياً لوجود ما يسمى النصّ و بالتالي الكتاب.[4]

---

[1] مول الخولة ، زانة.مقارنة بين الكتاب الالكتروني و الكتاب الورقي :دراسة عينة من طلبة كلية علوم الاجتماعية.رسالة ماستر :علوم التربية:سعيدة،2014.

[2] قاسم، حشمت.مصادر المعلومات و تنمية مقتنيات المكتبة.ط.3.القاهرة: دار غريب ،1995.ص.61

[3] قنديلجي،عامر إبراهيم.مصادر المعلومات:من عصر المخطوطات إلى عصرالأنترنيت.عمان:دار الفكر،2000.ص.65

[4] جابر، جميلة. ممارسات القراءة في عصر تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات. Cybrarians journal **[على الخط]**. 2006، ع. 11. متاح في: http://www.journal.cybrarians.org . (اطلع عليه يوم 2020/04/19)

منذ أقدم العصور و مع اختراع الكتابة و ظهور الحاجة الملحّة لتسجيل الإنسان القديم لكتاباته و معاملاته مع الآخرين، و ظلت هذه الكتابات و لمدة معينة من الزمن تأخذ شكل نقوش على جدران المعابد و المقابر، ثم ما لبث أن تطور الأمر بعض الشيء و بدأت تظهر مواد أخرى جديدة و إن كانت ليست أحسن حالا من سابقتها مثل لحاء الشجر و الأحجار و أعواد البامبو و سعف النخيل، ثم ظهرت مواد أخرى مقبولة بعض الشيء مثل الألواح الطينية و الألواح الخشبية ثم الحرير، ثم ظهرت بعد ذلك مواد أخرى جديدة و أقل في مشكلاتها من المواد السابقة التي كانت تتأثر تأثير مباشراً بالعوامل الطبيعية و البيئية السيئة، وهذه المواد الجديدة هي ورق البردي و الرق[1]، و قد كان يشترى الرق"بالحزمة" بشكل عام،أو بالدزينة أو الوحدة أو دفتر(الذي كان يباع مقصوصاً و مؤلفاً من ستة أو ثمانية أوراق مطوية).[2]

و على الرغم من توفر من توفر مثل هذه المواد لدى أغلب الشعوب تقريباً فإنها كانت تواجه مشكلتي ارتفاع الأسعار و التعرض الدائم للعوامل الجوية و البيئية السيئة كما أن شكل الكتاب لم يكن قد تطور إلى الشكل المعهود عليه اليوم، فكان من الصعب تجميع عدد كبير من الأوراق معاً في كتاب واحد أو في قالب واحد، فكان الشكل السائدة في هذه الفترة هو شكل لفافات، ثم ما لبث صناعة الورق أن انتشرت انتشارا واسعا حتى دخلت إلى العالم العربي قدوماً من الصين، فبدأ كل من البردي و الرق في الاختفاء شيئاً فشيئاً ليحل الورق مكانتها وظلّ يستخدم حتى الآن مع الفارق الكبير بين التطورات التي دخلت على الورق في العصر الحالي وبدايات صناعة الورق فقد تطورت صناعة الورق تطوراً كبيراً و خاصة بعد دخول الوسائل الحديثة في صناعته، فأخذ الكتاب يأخذ الشكل السطحي و الكرسي، و لم تكن الطباعة قد اخترعت بعد فكانت معظم الكتب تدون بخط اليد سواء بطريقة التأليف أو الإملاء، و ما ينتج عنها من أخطاء في الإملاء و غيرها. [3]

[1] شرف الدين،عبد التواب.تاريخ أوعية المعلومات.لقاهرة:الدار الدولية،1998.ص.10

[2] فاغر،لوسيان،جان مارتان،هنري.ظهور الكتاب.دمشق:مطبعة وزارة الثقافة، 1977.ص.20

[3] شرف الدين، عبد التواب.تاريخ أوعية المعلومات.مرجع سابق.ص.10

أما في عصر الحديث و بعد اختراع الطباعة بدأت الكتب تأخذ شكلا آخر و تنتشر بشكل أكبر، و تزداد يوما بعد يوم حتى تضخم الإنتاج الفكري أمر صعب و مع تعدد أوعية المعلومات بالكتب تواجه مشكلة هامة و هي تقادم المعلومات بالكتب نتيجة لظهور فئة أخرى أسرع في تناول المعلومات الحديثة و هي الدوريات، و ظلت مشكلة تعادم المعلومات بالكتب مشكلة تواجد الكتب لفترة طويلة، في هذه الأثناء ظهر اتجاه إلى استغلال إمكانيات الحاسبات الآلية و تكنولوجيا المعلومة و الحفظ الرقمي في إنتاج الكتب فظهرت لنا فئة جديدة من الكتب تعرف بالكتب الإلكترونية.[1]

كما شهد الكتاب سلسلة تطورات جزئية و انتشاراً محدوداً إلى أن كانت المرحلة الفاصلة مع اكتشاف المطبعة في منتصف القرن الخامس عشر على يد جوهان غوتنبرغ. و تظهر أهمية الطباعة جلية من حيث السرعة في صناعة الكتاب و إنهائها،و الكتابة المنسجمة التي تحررت إلى حدّ ما من خطوط الناسخين و الأخطاء الحاصلة أثناء عملية النسخ.أما في ما يخص العرب فقد استثمروا بالكتابة بشكل ملحوظ في القرن الثامن الميلادي و ذلك باستخدام الورق المصّنع في بلاد الصين و كونوا مكتبات ضخمة شملت نتاجهم الفكري في تلك المرحلة بالإضافة إلى الترجمات حيث شهدت الحضارة العربية في حينها حركة نقل و ترجمة شديدة الازدهار.نال الكتاب في عصر المطبعة بعده الاقتصادي المستقل حيث أصبح بالإمكان و لو بشكل أولي الحديث عن صناعة الكتاب و نشره و توزيعه. و أدى التدني النسبي في تكلفة صناعة الكتاب إلى انتشاره خارج قصور الملوك و الحكّام و بالتالي إلى الزيادة في عدد المتعلمين و القرّاء.

و مرّ الكتاب خلال مرحلة المطبعة بتطورات عدة من حيث تطور التقنية المستخدمة في الطباعة و نوعية الحبر و الورق و كلفتها و من حيث تطوير المحتوى و كيفية ترتيبه و عرضه كاستخدام الخطوط المختلفة و عملية تبويب الفقرات و إضافة الفهارس و قائمة

[1] أوبنهايم،تشارلز.حقوق المؤلفين و النشر الإلكتروني في بيئة الانترنت.مرجع سابق.ص.74

المحتويات و الكشّافات،و قد ساهمت كل هذه التغييرات بتطوير عملية القراءة و بإغناء المكتبات.[1]

3.6.1.أنواع الكتب المطبوعة :

لقد تنوعت تقسمات و تصنيفات الكتب الورقية أو المطبوعة حسب وجهات نظر الباحثين,و لقد قسم ،رانجناثان، الكتب المطبوعة الى سبع (07) فئات اساسية وهي:

أ.الكتب المقدسة :و هي الكتب المنزلة في الاديان و الاعمال التي تجتمع عليها كلمة أتباع الديانات و العقائد الأخرى .

ب.الآثار الخالدة :و هي الأعمال التي تظهر عادة في الروايات و النصوص المتعددة ،كما أنه من الممكنأن يكون لها تعديلات و ترجمات مختلفة .

ج .الأعمال الأدبية : و هي الأعمال الشعرية أو الدرامية أو الروايات أو الروائية أو النثرية، و التي يمكن أن تتخذ أشكالا أدبية أخرى تكسيها خصائص بارزة كجمال الشكل و الإغراءات العاطفية .

د.الأعمال المبتذلة : كالأعمال المبتذلة الكلاسيكية الزائفة ،و هي الأعمال العادية أو السيارة التثير أعمال أخرى.

هـ.المعالجة المتكاملة :و هي معالجة موضوع ما في كتاب بطريقة لا يمكن معهاعزل معالجات أقسامها الفرعية عن بعضها البعض نزع أي منها من العمل ككل.

[1] جابر، جميلة. ممارسات القراءة في عصر تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات.مرجع سابق

و.الأعمال المتفرقة: وهي معالجة موضوع ما في كتاب بطريقة يمكن معها عزل معالجات أقسامها الفرعية .

كما يمكن تقسيم الكتاب المطبوع إلى :

أ.الأعمال المنفردة او الكتب أحادية الموضوع :وهي الكتب التي تعالج موضوعا أو مشكلة معينة وفق خطة تغطي جميع الجوانب الموضوع أو المشكلة,ويمكن ان يألفها فرد[1]

أو مجموعة من الاشخاص ، وهي لاتسعى لتقديم خدمة مرجعية سريعة ، وإنما تهدف على فرض نظام معين ، وأهم مايميزه هو الإهتمام المركز بالمعلومات الحديثة ،حيث لايهتم بالمواد التاريخية،أي المواد التي تشكل الخلفية الأساسية.

ب.الأعمال الشاملة او تجميعية:وهي عبارة عن كتب تحتوي بحوثا متصلة لمؤلف واحد أو لعدة مؤلفين غير أنها تغطي الموضوع تغطية شاملة و إنما يمكن أن تمس بعض الجوانب فقط.

ج.الكتب الدراسية:وهي عبارة عن كتب تحتوي على الحقائق الأساسية و المعلومات و النظريات التي إستقرت في مجالها،و الهدف من هذه الكتب تعليمي أساسي ،و يجب أن يلم بها كل من يهتم بالمجال ،والهدف من هذه الكتب تعليمي أساسي،هو أحد الأدوات الأساسية داخل المؤسسة التربوية على الخصوص لتداول المعرفة و تعميمها و هو لا يتوجب من المؤلف و إنما هو إتفاق بين مجموعة من الاساتذة ذوي الكفاءة و الخبرة في المجال التعليمي .

د.المطبوعات الرسمية: تصدر عادة من المنظمات و الهيئات و المؤسسات و خاصة الحكومية ,وتضم معلومات تتصل بفعالية و نشاطات هذه المؤسسة كجريدة رسمية.

[1] سارة مانع. مقروئية الكتاب الورقي لدئ الطالب الجامعي في ظل انتشار تكنولوجيا الاتصال:دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة العربي بن مهيدي :ام البواقي .رسالة ماستر:اعلام و اتصال :ام بواقي .2016 ص27 .

هـ.مجلات و المؤتمرات: و هذا النوع من الكتب يصنع عادة بعد إنتهاء إنعقاد المؤتمرات و الإجتمعات و الندوات،و تحتوي على قرارات التي تثبتها ,بالإضافة إلى مستخلصات التقارير التي ألقيت فيها النصوص الكاملة.

و.الكتيبات:هي عبارة عن مطبوعات غير دورية لا تقل عدد صفحاتها عن خمسة صفحات ولا يزيد عن 48 صفحة عدا الغلاف و صفحة العنوان عن الكتاب في سرعة إنتاجها ،غير مكلفة لقلة أوراقها ،تعالج الموضوع بأسلوب مركز,وتصدر عن الشركات و المنظمات و الجمعيات.

ز.الدوريات: هي وعاء يشمل كل مجلد من المجلداته على عدد من المقالات التي تشكل عرضا متصلا لموضوع واحد، وعادة ما تكون من تأليف مؤلف أو أكثر.

ح.المراجع: المرجع هو كتاب لايقرأ من أوله إلى آخره ،وإنما يرجع إليه لإستشارته فقط،و تتميز الكتب المرجعية بالشمولية و الإيجاز و التنضيم الوظيفي.

الخلاصة:

إنّ قطاع النشر من القطاعات التي لابد من متابعتها و دعمها و ذلك لترقية العلم و المعرفة في بلادنا،و لا يعني أنّ هذا القطاع يعرف ازدهارا أو حالة من الاستقرار الفكري و المادي بل هناك معطيات لا يستهان بها و التي جعلت هذا القطاع يعيش نوعاً من الفوضى في أساليب العمل و نوعية المواضيع و كمية إنتاجها بالإضافة إلى آفة العزوف عن القراءة التي دقّ بها الأخصائيون ناقوس الخطر لمستقبل الكتاب المطبوع و النشر و ذلك لما يشهده المجتمع و العالم ككل من تطورات تكنولوجيا و تقدم علمي مذهل و ظهور بما يسمى بالكتاب الإلكتروني أو المصادر الإلكترونية لذا فلا بدّ على مؤسسات النشر الجزائرية من مواكبة هذا التطور و إدماج جميع المعايير الدولية لدور النشر الحديثة و المستعملة لنشر الكتاب المطبوع.

الفصل الثاني

سيلسة الكتاب المطبوع في الجزائر

تمهيد:

إذا كان الكتاب مقدسا على مستوى الخطاب السياسي , لكنه في الواقع بقي مهمشا . فمن سنة 1962 إلى 1980 , فقد أنتجت الجزائر اقل من ألفين عنوان . بعض دور النشر العمومية و على رأسها المؤسسة الوطنية للكتاب (ENAL) فضلت الاستيراد على الإنتاج . بالنسبة لبعض الناشرين الخواص إنتاج الكتاب استثمارا كأي استثمار . فالمهم هو الربح السهل و المنفعة الانية . و بالنسبة لناشرين آخرين , النشر هو عمل تربوي يوجب العناية بإنتاج الكتاب.

وحتى إن ووجدت بعض التدابير الملموسة من قبل السلطات العمومية المتخذة في اتجاه الكتاب , فان الاهتمام ينبغي أن ينصب على وضع سياسة ثقافية تأخذ بعين الاعتبار كل جوانب النشر . فعلى الساسة و خبراء الكتاب من الناشرين و بائعي كتب و مكتبيين أن يقترحوا العناصر المؤسسة لهذه السياسة و في هذا الإطار يعد الحوار بين كل المهتمين أول خطوة لواجهة المشاكل و إيجاد الحلول .

و عليه في هذا الفصل سنحاول الإلمام بالمفاهيم المتعلقة بالكتاب و السياسة الوطنية و أهم العناصر المكونة لها و التطرق إلى استرتيجية السياسة و أهدافها.

.

Ouali ; Aomar . « Etes –vous livres ce soir ? .in **Hebdo- Libéré ;** n0 17 , 24au 30 juillet 1991., p ,19

1.2 تعريف السياسة الوطنية للكتاب:

- أولا نحدد ما يجب فهمه من كلمة السياسة في نظام تسيير المعلومات وهو كالتالي: "هو مخطط لتوجيه تطور مصادر و خدمات أنظمة المعلومات و توسيع ميدان استعمالها من طرف الأفراد أو الهياكل الأخرى. "
- و يمكن تعريف السياسة على أنّها وسيلة للتفكير و التشاور لوضع الوسائل التي تسمح بالتنظيم بطريقة فعالة في المكان المناسب.[1] و هي تمييز و تسخير الوسائل لتحقيق أحد الأهداف المحددة في مجالات معينة[2].و هي مجموعة القواعد و المبادئ و أساليب العمل التي يلتزم بها جميع العاملين في ممارسة الأعمال لتحقيق الأهداف، كما أنّ قرارات الحكومة يمكن أن توصف بأنها سياسة سواء دخلت ضمن القوانين و التشريعات أم لم تدخل.[3]
- إنّ كلمة سياسة هي ترجمة لكلمة "politique" في اللغة الفرنسية أو" politics" في الإنجليزية و مردها إلى الكلمة اليونانية " é polis " أي الحاضرة "la cité " و هي تعني اجتماع المواطنين الذين يكونون المدينة.و الكلام على الحاضرة يستدعي إعطاء تحديد واضح لما كانت تعنيه هذه الكلمة عند اليونان القدماء.[4]

---

[1] TERRAR, Abdelkrim. Contribution a l'étude d'une politique éditoriale nationale. Thèse de magister : Alger : s.n, 2002. p. – p. 1-3

[2] Charles Debbasch. *Lexique de politique*. Paris : DALLOZ, 2001. P. 328

[3] بحوصي، رقية. السياسات الحكومية الخاصة بالكتاب وإستراتيجية الفاعلين في القطاع: الوضعية والآفاق بالجزائر. أطروحة دكتوراه: علم المكتبات والعلوم الوثائقية. وهران: جامعة وهران، 2012. ص.6

[4] سليمان، عصام. مدخل إلى علم السياسة. ط.2. بيروت: دار النضال،1989. ص.6

ويعطي التشخيص معلومات مفصلة حول حالة العناصر المختلفة التي تشكل قطاع الكتاب، إنه يعطي بشكل من الأشكال صورة تسمح بملاحظة أهم النقاط الحساسة للنظام برمتهن و بتحديد عيوب التفاؤل، و تحديد "مناطق الاختناق"، و التضخمات والنقائص. إنّ التحليل المعمق لمعطيات التشخيص سيسمح بتحديد الأسباب العميقة لوضعية قطاع الكتاب في شمولية.

ولكن التشخيص ليس مرادفا لمعنى السياسة الخاصة بالكتاب. صياغة السياسة، هو من ناحية التعريف، مخصص للمستويات العليا التي تملك القرار الثقافي والاقتصادي للبلد، بالتشاور مع مسؤولي نشاط نشر الكتاب.

لصياغة سياسة، يجب في البداية، تحديد و بأقصى من المساعدة التقنية النوعية بهدف الإحاطة بالسلوكيات الخاصة لقطاع الكتاب. وكهذا، فإنّ الإرادة السياسية لتطوير القدرة الوطنية للإنتاج، يجب أن لا تمر عبر وضع تضييقات على الاستيراد، هذا التضييق الذي يمكن أن يكون منطقيا في مجالات أخرى.

صياغة سياسة الكتاب يجب أن تأخذ بعين الاعتبار، من جهة، السياسيات الثقافية للدولة، و من جهة أخرى التنمية الاقتصادية للقطاع الصناعي لإنتاج و توزيع الكتب.[1]

إذ يؤكد "ميشال بريون " أنّ "الكتاب و منذ نشأته بقي موضوعاً سياسياً متنازع فيه فهو يعتبر مرادفاً للخطر بالنسبة للبعض و للحرية بالنسبة للبعض الآخر.[1]

[1] غارزون، ألفارو؛ ترجمة موساي، آسيا. السياسة الوطنية للكتاب: دليل العمل في الميدان. اليونسكو: النقابة المهنية للكتاب، 2005، ص.، ص. 29، 30

كما يجب التأكيد أن الاتفاق المسبق بين القطاع العام و القطاع الخاص هو ضروري، يجب اتخاذ إجراءات قانونية وإدارية سنذكرها لاحقا. بعض منها من صلاحيات الدولة، والأخرى تتعلق بكل تنظيم مهني.

ينبغي أن نسجل أنه لا توجد وصفة جاهزة لتطوير قطاع النشر، إننا فقط نشير في ما يلي إلى العناصر الأساسية لسياسة التطوير، عناصر يجب في كل حالة أن تشترك مع بعض حسب الأهداف السياسة المحددة و المعلومات المستخلصة من تشخيص القطاع.[2]

2.2. العناصر المكونة للسياسة الكتاب في الجزائر:

تتكون السياسة الوطنية للكتاب من عناصر يجب أن تتماشي مع الاحتياجات و الأهداف المحددة مسبقا و أهميتها:

1.2.2. القوانين و التشريعات:

نفهم من التشريعات و القوانين كل الأماكن و المقرات الرسمية من قوانين و إجراءات داخلية التي تهدف إلى إعطاء الأولوية لتنظيم و توزيع الوثائق (المؤلفات و الكتب).

فالتشريعات و القوانين إذا هي مؤشرات فعالة لدرجة إرادة المؤسسة لتسيير سياستها بطريقة فعالة.

[1]-Michel Bruillon .Sylvie Ducas. *Les professions du livre : édition-librairie- bibliothèque* .Paris : Ellipses, 2006 .p. 5

[2] غارزون، ألفارو. مرجع سابق. ص. 30

2.2.2. الموارد:

تحتاج المؤسسة لعدّة موارد باختلاف طبيعتها و نوعها و التي تتعلق بالموارد البشرية الموارد الآلية و المالية.

1.2.2.2. الموارد الإنسانية:

تتمثل أساسا في عدد وكفاءة العنصر البشري حيث يختلف عددهم باختلاف إمكانيات و احتياجات المؤسسة ، فنجد فيها عمال دائمين و مؤقتين.

2.2.2.2 الموارد المالية و الآلية:

و تظم كل المنشآت و الموافق القاعدية ، وسائل النقل و العمّال ، لكي تكون هذه الموارد مجدية يجب توفر وسائل الإعلام الضرورية للعمل و استغلال السياسة المعمول بها.

3.2.2. مخطط العمل:

يجب أن يكون قابل للتجديد، أخذا بعين الاعتبار التنسيق بين الموارد البشرية و المالية و الآلات المتوفرة، مخطط العمل يعتمد على التشريع و الضّبط و يتكون من مجموعة الأعمال الواجبة للتسيير الكامل و الفعّال.

التشخيص يوفر بصفة أوتوماتيكية (آلية) المعلومات المتعلقة بحالة العناصر المكونة للكتاب ، و هي معلومات ثابتة تساعد على ملاحظة و مراقبة النقاط الحساسة للنظام مع اكتشاف العيوب و تحديد شعبة و ممرّاته الضيّقة.

الدراسة المعمّقة للمعطيات تسمح بمعرفة الأسباب العميقة للقطاع في مجموعته و لكن لا يمكن القول عن التشخيص أنه سياسة.

لتكوين السياسة يجب الأخذ بعين الإعتبار:

- السياسة الثقافية للدولة.
- التطور الاقتصادي للقطاع و التعاون بين القطاع الخاص و العام.

لا توجد صفة جاهزة و كاملة لأجل قطاع النشر و لهذا يجب وضع:

- سياسة خاصة بالكتاب و حماية حقوق الأليف.
- سياسة خاصة بالنشر.
- سياسة خاصة بالطبع و الإنتاج.
- سياسة خاصة بالمطالعة. [1]

.3.2. إستراتيجية سياسة الكتاب:

بعد الإشارة و باختصار إلى أهداف سياسة تطوير الكتاب و القراءة، قمنا بإعطاء وصف لمختلف مهن الكتاب، في ما بعد العناصر الواجب أخذها بعين الاعتبار لوضع تشخيص

[1] TERRAR, Abdelkrim .Op. Cit. p.1-2.3

للقطاع، ثم قمنا بفحص الإجراءات الواجب تبنيها لتطوير كل قطاع فرعي على إحدى، إجراءات يجب أن تكون مضمون القانون المتعلق بالكتاب. حتى و إنّ كان كل بلد يشكل حالة خاصة، نرى من المفيد عرض واحدة من المنهجيات المختلفة الممكن أ تتبع لوضع سياسة وطنية للكتاب على الطريق بشكل فعلي.

نأمل أن يكون هذا المثال مفيدا لأصحاب القرار، و المكلفين بالتخطيط و المختصين المكلفين بوضع التشخيصات، ولهيئات التعاون التقني المهتمة بهذه المسألة.

هذه المنهجية هي الميدان أكثر من عشرين سنة من التجربة المكتسبة في الميدان في أمريكا اللاتينية و جزر الكراريب (برنامج سيرلالك يونسكو) ،إنها تلك التي مع التكيفات الواجبة تستعملها اليونسكو في مناطق أخرى من العالم.

إنّ أي مهمة تقنية تهدف إلى وضع ورشة لسياسة تطوير الكتاب، يجب مبدئيا أن تحتوي على المهام المذكورة في ما يأتي و وفق تسلسلها.[1]

[1] غارزون،ألفارو .مرجع سابق. ص.42

1.3.2. قرار سياسي من أعلى مستوى:

إنّ تصور سياسة لتطوير الكتاب و القراءة و وضعها قيد التطبيق يفترض تضافر جهود مصالح عديدة في الدولة من أجل الاهتمام بالمشاكل التي تمس إبداع و أنتاج و توزيع الكتاب، و محو الأمية، وشبكات المكتبات، الخ. إذا فمن الضروري في البداية أن تكون طبيعية هذه السياسة، ومخطط العمل، و نشاط الدولة تجاه قطاع الكتاب موضوع تحليلات و تكون مقبولة من طرف

أعلى ممثلي القطاع العام.النشاط الأول لهيئة التعاون التقني هو إجماع يضم الممثلين (وزراء و مدراء عاملون،قدر الإمكان،لعدة مؤسسات تابعة للدولة: وزارة التربية و الثقافة والاقتصاد و التنمية الصناعية، الخزينة العمومية،قسم التخطيط،البنك المركزي،مصالح الجمارك،البريد و النقل الخ).

بقدر ما تكون كل سلطة من هذه السلطات مدركة بأنها طرف في وضع سياسة مندمجة للكتاب،السياسة التي تتدرج هي نفسها ضمن التخطيط الإجمالي الكلي للتنمية، و تعي دورها في هذا المسار،بقدر ما تسهل التعليمات التي يعطيها كل وزير لمدرائه المركزيّن مهام الخبير المكلّف بوضع التشخيص و تطور السياسة المقدمة من طرف وزير إلى موظفيه ستسهل المهمة للمختص المكلف بوضع التشخيص و بتصور السياسة. [1]

[1] غارزون،ألفارو. مرجع نفسه. ص. 43

. 2.3.2 مهمة المختص تجاه القطاع الخاص:

عندما تصبح الخطوط العريضة محددة على أعلى مستوى في الدولة، يمكن للمختص أن يقابل ممثلي القطاع الخاص لإعلامهم بالتدريبات الجديدة للدولة تجاه الكتاب و البدء في ضبط أهم نقائص و احتياجات القطاع بمشاركتهم.في هذه المرحلة من عمله يمكن أن يصادف المختص العائقين التالين و اللذين يجب أن يتجاوزهما.

واحدة من مميزات قطاع الكتاب الناشئ هي أن اللذين يشكلونه لا يرونه كقطاع،الكتاب و الناشر و المطبعي و المكتبي و المكتبي العمومي يقوم كل واحد منهم بمهنته،و قد يقوم كل منهم بممارسة عدة أنشطة في آن واحدة في بعض الأحيان،و يعرفون جيدا أنهم يحتاجون لبعضهم البعض،غير أنّ العلاقات بينهم تتدرج أكثر فأكثر ضمن خانة التنافس و الحذر أكثر منها تحت خانة التضامن و التماسك المهني. المختص المكلف يجب أن يكون على دراية تامة بالعلاقات ما بين مهن عالم الكتاب و عليه إظهار الكثير من الدبلوماسية لإقناع أعضاء قطاع غير موحد بأهمية التجمع.يجب أن يثبت لهم أنه حتى و إن كانت مصالحهم متنافرة فإنّ أنشطتهم متكاملة و أنه و بمقابل قطاع عام يهتم بالكتاب فإنّ القطاع الخاص يربح الكثير إذا كان يقدم نفسه كمحاور متجانس و منظم بشكل جيد. العائق الثاني يمكن أن يكون الحذر الكامن لدى العديد من المهن الحرة و خصوصا من"منتجي الثقافة" تجاه تدخل الدولة.

هذا التدخل يثير تحفظات مسبقة،سواء لأننا نخاف تدخلا يشبه الرقابة،أو لأننا نعتقد أنّ الحماية المبالغة من طرف الدولة يمكن أن تخنق النشاط الثقافي بدل تشجيعه،أ أيضا لأننا نشك في أنّ

الاهتمام المفاجئ من طرف الدولة سيترجم بمضاعفة الضريبة،هذه التخوفات تنتهي عموما عندما يعي القطاع الخاص الفوائد، بالأخص الضريبة،لسياسة الكتاب و يفهم أنه سيكون مشاركاّ في وضع التشخيص و سيلقى في ما بعد و بشكل متواصل شريكا نشطاّ بفضل حضوره داخل المجلس الوطني للكتاب.

من المهم تنظيم اجتماعات منفصلة لممثلي كل مهنة(مؤلفون، ناشرون...الخ) بهدف تحليل المشاكل الخاصة لكل فريق و البدء في تشكيل التشخيص الذي يختص به.ستكون أيضا فرصة لإعلامهم بفوائد مشاركتهم في قطاع الكتاب ككل.سيكون بهذا الشكل محضرين جيدا للاجتماع الذي سيجمع كل قطاع الكتاب.خلال هذا الاجتماع فإنّ ممثلي المهن المختلفة يكون بإمكانهم تحليل العلاقات ما بين المهن،و تعريف مصالح القطاع كقطاع و تحضير اللقاء و الحوار الآتي مع ممثلي القطاع العام.[1]

. 3.2. 3. وظيفة المختص تجاه القطاع العام:

بعد مقابلة المسؤولين السياسيين النافذين في المؤسسات العمومية المعنية،يجب أن يتقابل المختص مع الذين يسيرون النشاط اليومي لهذه المؤسسات،لأنّ هؤلاء هم الذين يعطون الشكل الملموس للتنازلات و للقرارات التحفيزية و لسياسات الدولة لصالح الكتاب.

[1] غارزون،ألفارو. مرجع نفسه. ص.44

لا يجب أن ننسى أنّ البعض يهتم بالتربية و الثقافة و البعض بالاقتصاد و الضريبة و أنهم جميعا في خدمة أولويات مختلفة، إذا فمن الهام التسلح بالقدرة على التوجه لكل واحد بلغته الخاصة.

بالنسبة للبعض سياسة الكتاب لن يكون لها معنى ألا أذا راعت دور الكتاب في كونه وسيلة للتربية و للثقافة،و بالنسبة للبعض الآخر فإنهم يحسبون قبل كل شيء الجوانب الاقتصادية للنشر،نمو الصناعة الصغيرة و المتوسطة،خلق مناصب شغل، احتياطات الصرف و احتمال إثراءها بواسطة تصدير الكتب و الخدمات المطبعية.بفضل الاجتماعات المنظمة من قبل مع ممثلي مهن الكتاب و مع القطاع بأكمله،يمكن للمختص أن يعطي للمسؤولين الحكوميين صورة عن المشاكل الأساسية التي يجب أن تشارك سياسة الكتاب في حلها،و تقييم الاحتمالات الحقيقية لفعل الدولة مع مراعاة القوانين الدستورية،و التشريعية و الإدارية المعمول بها.

يحتمل أن يواجه المختص المكلف تحفظات من قبل بعض الموظفين، و هذا رغم القرارات المأخوذة على أعلى مستوى، عندما يتعلق الأمر بصياغة، سياسة بشكل ملموس، و بالأخص في معالجة المشكلة الأكبر مشكلة الإعفاء الضريبي.في حالة كهذه يجب أن تكون لديه القدرة للبرهنة على الأسباب العميقة التي تدعو لهذه القرارات و أن يظهر أهمية الكتاب مقارنة مع المنتجات الأخرى،دور القراءة كعامل للتفكير التحليلي،و النتائج الاقتصادية التي يمكن أن تجنيها البلاد،في المدى المتوسط،إذا تمّ التوصّل إلى خلق صناعة للنشر قادرة على تصدير الكتب و باقي الخدمات المطبعية.

على المختص أن يجري محادثات مع كل موظف مكلف بتطبيق سياسة الكتاب في مجال صلاحياته، بهدف أن يقوم و إياه بتحليل طرق المشاركة في العمل الجماعي.هذا يجعل مؤسسات الدولة متفهمة لمشاكل القطاع الخاص و يسهل الحوار بين القطاعين، إنّ إقامة هذا الحوار يشكل المرحلة التالية من الإستراتيجية.[1]

. 4.3.2.الحوار بين القطاعين العام و الخاص:

إنّ اللقاء بين ممثلي القطاعين العام و الخاص، يعتبر من المحطات الأكثر حساسية من هذا المسار، من هنا، تظهر أهمية الاجتماعات المنظمة من قبل مع كل من القطاعين.

غالبا ما تستغل هذه الفرصة، للتعبير عن مطالب القطاع الخاص، في حالة ما إذا كان عمل بعض مؤسسات الدولة في مجال الكتاب دون المستوى المطلوب:آجال طويلة للجمركة،ثقل الإجراءات الخاصة بالاستيراد أو التصدير،تضاعف متابعة الضرائب و الرسوم الإضافية مع حقوق الجمارك،عدم قمع القرصنة،الخ.

إنّ هذا صحيح لدرجة تجعلنا نعتقد أحيانا أن الكتاب هو هدف "مؤامرة" قانونية و إدارية،في الحقيقة و ما عدا حالات الرقابة الثابتة فإنه لا تسن أبدا قوانين ضدّ الكتاب:معظم التعقيدات المذكورة تأتي من الإجراءات الإدارية و الضريبية المطبقة على إنتاج و تجارة المنتوجات بشكل عام.غير أنّ خصوصيات النشر تجعل هذا الأخير يشعر بهذه الترتيبات التي ليست بالضرورة

[1] غارزون،ألفارو. مرجع نفسه. ص.45

موجهة له،و لكنها تصل إلى الإضرار بإنتاج و حركة منتوج له أهمية ثقافية تتجاوز بكثير الجوانب الاقتصادية.لا شيء يضر الكتاب كعدم مراعاة هذه الخصوصية.

إنّ حوارا مفتوحا بين القطاعين الخاص و العام يمكنه بجدارة أن يخلق مناخا من التفهم تجاه الصعوبات التي تعرفها مهن الكتاب و يسهل عملية البحث عن الحلول.تجربتنا تثبت أنّ المعاملات الخاصة التي لم يستطع القطاع الخاص الحصول عليها من الحكومة بطريقة آنية، تبدو لهذا القطاع منطقية و مقبولة، و حتى غير كافية، في إطار سياسة شاملة لتطوير القطاع.

خلال هذا الحوار،يمكن كذلك لممثلي الدولة طرح ما تنتظره الدولة من خلال تبني سياسة للكتاب:من البديهي أنّ الدعم المقدم للقطاع الخاص ليس هدفا في حد ذاته و ليس له من مبرر سوى تسهيل حصول أفراد المجتمع على الكتاب،ففي هذه الحالة،سيكون لهذا الدعم أثر إيجابي على قطاع صناعي،دون أن يكون له أي آثار اجتماعية.

من المهم جدا أن يتحول هذا الحوار،الذي لا يبدأ غالبا قبل هذا العمل التشخيصي، إلى حوار مستمر.الأشخاص يتغيرون كما تتغير الظروف السياسة و الحقائق الاقتصادية الاجتماعية لبلد ما،ومن ثمّ فإنه من الضروري لمهنتي الكتاب و الممثلين الحكوميين لسياسة الكتاب و القراءة أن يضمنوا استمرار الحوار الذي سيسمح بمراجعة منتظمة لهذه السياسة حسب التغيرات التي

تقع.هذا هو سبب وجود المجلس الوطني للكتاب، هيئة مكلفة بإدامة هذا التبادل و تأسيس العلاقات بين القطاعين. [1]

. 5.3.2 القانون المتعلق بالكتاب"المجلس الوطني للكتاب":

القانون المتعلق بالكتاب هو الوسيلة التي تجسّد نتائج الحوار إلى أدوات قانونية،استنتاجات التشخيص و القرارات التي يتم تبنيها تعلن عن مجموعة من الإجراءات القابلة للتطبيق بمراعاة التدابير الدستورية و الإدارية المعمول بها.

و قدّ صدر قانون رقم15–13 المؤرخ في 28 رمضان عام 1436هـ الموافق لـ15 يوليو سنة 2015 و الذي يتعلق بأنشطة السوق حيث يهدف هذا القانون إلى تحديد القواعد العامة المتعلقة بأنشطة السوق و التي تشمل في مفهوم هذا القانون النشر، الطبع و التسويق و ترقية وهن و حرف الكتاب.[2]

كما أشرنا إلى ذلك أعلاه فإن مؤسسّات الدولة المطالبة بالتدخل لصياغة سياسة الكتاب متعددة بحيث إنه و بدون قانون يجعل من تدخلاتها إجبارية،يكون من المستحيل تقريبا تجميع جهودها،و في جميع الأحوال فإنّ تطبيق بعض الإجراءات،مثل الإعفاء الضريبي،يحتاج دائما إلى موافقة المشرع.

[1] غارزون، ألفارو. مرجع نفسه. ص.، ص. 47، 48

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.الجريدة الرسمية:اتفاقات دولية،قوانين،مراسيم و قرارات و آراء،مقررات،مناشير ،إعلانات و بلاغات.الجريدة الرسمية،ع.39،2015

إذا من المهم جدا، حين يتم تحرير مسودة قانون حول الكتاب، مراعاة الإطار الدستوري و التقاليد القانونية و القضاء و كذا المقاييس الإدارية.في بعض الدول ذات التقليد القانوني اللاتيني مثلا فإنّ بعض إجراءات الدعم لا يمكن أن يصادق عليها إلا لصالح النشاطات المعلنة "ذات الفائدة العمومية" لهذا السبب من الواجب أن يصف القانون المتعلق بالكتاب نشر و تسويق الكتب.بهذا الوصف في حالات أخرى،لا يمكن للنشر أن يستفيد من الامتيازات المخصصة لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلا بشرط أن تطلق عليه صفة (صناعة).

يحدث أن يحتوي القانون المتعلق بالكتاب ترتيبات خاصة تتعلق بحماية حقوق المؤلفين و الناشرين.مبدئيا يجب أن يوجد نص قانوني آخر يحمي الملكية الفكرية (حق المؤلف،الملكية الصناعية).كما أن استعمال التقنيات الحديثة للنسخ أخلطت المقاييس القديمة للحماية،يفضل الناشرون غالبا أن تكون الترتيبات الخاصة التي تحمي حقوقهم واضحة في القانون المتعلق بالكتاب.

إنّ المجلس الوطني للكتاب الذي ينشأ بموجب القانون المتعلق بالكتاب،ستكون الأساسية كما ذكر من قبل ،الحفاظ على الإجماع بين القطاعين العام و الخاص،كما يجب أن يلعب،لكونه جهازا استشاريا،دورا أساسيا و مركزيا في تطبيق هذا القانون.

المجلس الوطني للكتاب سيكون مشكلا من ممثلين،من جهة عن كل الجمعيات المهنية للكتاب(مؤلفون،ناشرون،طابعون،أصحاب مكتبات،مستوردون و مكتبيون عموميون) و من جهة

أخرى عن أهم الإدارات المهتمة بسياسة تطوير الكتاب(وزارات التربية و الثقافة و التطوير و التخطيط، و المديرية الوطنية للضرائب،الجمارك،حقوق المؤلف،البنك المركزي،البريد،الخ) .

غارزون، ألفارو. مرجع نفسه.ص 53

يرجى من أعضاء هذا لفريق، قبل تبني القانون، الاجتماع لدراسة المسودة، سيكون هذا الاجتماع فرصة للتعارف و لدراسة بعض جوانب قطاع النشر من خلال وضع تشخيص.

المختص سيقوم بما يجب حتى يتواصل هذا التعاون ما بين القطاعات دون انقطاع خلال صياغة نص القانون و يتحول فيما بعد إلى تعاون مؤسسات ضمن إطار المجلس الوطني للكتاب.

إذا كان القانون ينصّ على إنشاء المجلس و تحديد تشكيلته و إعطاء وصف مختصر لوظيفته،فإن تفاصيل مهمته تشرح في نص تطبيقي يصاغ فيما بعد من طرف السلطة التنفيذية،صياغة تضمن لهذا ليونة أكثر.

المجلس الوطني للكتاب يجب أن يكون في قلب عملية تقييم نتائج السياسة في المدى القصير و المتوسط. [1]

[1] غارزون، ألفارو. مرجع نفسه. ص.، ص. 50، 51

6.3.2 تكوين الموارد البشرية:

تكوين الموارد البشرية سيصبح أحد جوانب سياسة الكتاب التي، و في أغلب الدول النامية، لا يمكن أن تطبق إلا بفضل تعاون ثنائي و دولي.

يظهر إذا أن اهتماما خاصا يوجد للإبداع المكتوب في المراحل الأولى للدراسة، يشجع على المدى البعيد ظهور المبدعين و الكتاب.

فيما يتصل بالمطبعيين و المكتبيين العموميين، يوجد عموما برامج تكوين تبدأ من المستويات الابتدائية إلى الأكثر تطورا.

نادرة أكثر هي آليات تكوين الناشرين و أصحاب المكتبات الخاصة ليس فقط في الدول النامية و لكن أيضا في البلدان الصناعية.أيضا من المهم جدا وضع جرد أدق ما يمكن لاحتياجات التكوين صياغة مخطط يجمع بين التكوين النظري للشباب في المدارس و المعاهد المختصة و التكوين في الميدان و كذا عملية الرسكلة،أو التكوين المتواصل،لأشخاص يعملون في النشر بواسطة دروس ودورات تكوينية ملائمة للاحتياجات.

بمساعدة اليونسكو تمّ خلق،في عدة مناطق من العالم،تنظيمات مختصة في تنمية الكتاب و شبكات من المؤسسات التي تستخدم كمراكز إعلام عندما لا تمنح هي نفسها تكوينا،مثل حالة المركز الجهوي لتطوير الكتاب في أمريكا اللاتينية و جزر الكرايب،(سيرلالك)، و المركز الثقافي الآسيوي لليونسكو.و شبكة المسماة برنامج التعاون من أجل تطوير الكتاب و القراءة في

آسيا و المحيط الهادي،و شبكة الناشرين الأفارقة و الجمعية الدولية للناشرين الأفارقة و الجمعية الدولية للناشرين الأفارقة الناطقين بالفرنسية.

الإتحاد الدولي للناشرين يلعب أيضاً دوراً هاماً في مجال التكوين باشتراكه في أنشطة تربوية تقام في العالم أجمع و بتوليه مهام نشر المعلومات.[1]

.3.2.أهداف السياسة الوطنية للكتاب:

الهدف الأساسي لأية سياسة وطنية لتطوير الكتاب هو جعل هذا الأخير في متناول كل الطبقات الاجتماعية. و للوصول إلى هذا الهدف ، يجب العمل على المجموعة المعقدة من البنيات الثقافية ، و الصناعية و التجارية التي تبدأ من المؤلف إلى القارئ.

من هنا ضرورة تعريف مجموعة من الأهداف الجزئية تتعلق بكل عنصر في هذه السلسة، آخذ بعين الاعتبار واقع كل دولة، و محترمين التوازن الحساس الذي يجب أن يتحقق بين السياسات التربوية و الثقافية للدولة و التنمية الصناعية لقطاع النشر. بشكل عام، و بالنسبة للبلدان ذات اقتصاد السوق فإنّ الأهداف الجزئية هي:

- تشجيع الإبداع الأدبي.
- وضع إطار مناسب يهدف إلى حماية حقوق المؤلف.
- وضع تحفيزات ضريبية، و تسهيل القروض، و الإجراءات الإدارية المشجعة على صناعة الكتاب.

[1] غارزون، ألفارو. مرجع نفسه. ص.، ص. 51، 52

- ترقية توازي على مستوى الوطن و الحركة الحرة للكتاب على المستوى العالمي.
- إنجاز شبكات وطنية من المكتبات العامة.
- إدخال طرق جديدة لتعليم القراءة.

4.2.آليات تطوير الكتاب:

1.5.2.السياسات المتعلقة بالمؤلفين و بالإبداع المحمي بحقوق المؤلف:

- الانضمام إلى المواثيق الدولية لحماية حقوق المؤلف،خاصة اتفاقية بارن،و الاتفاقية الدولية لحقوق المؤلف.
- إصدار قانون وطني لحماية الملكية الفكرية بشكل عام، و حق المؤلف بالأخص، و إيجاد آليات فعالة و قاسية لقمع جنحة القرصنة.
- إصدار"قانون خاص بالكتاب"،نص عضوي يعلن كل الإجراءات المحفزة المصاغة ليس فقط لصالح المؤلفين، و لكن أيضاّ لصالح كل قطاعات الكتاب الأخرى،هذا القانون يصوغ النظام الضريبي الأمثل لصالح الحقوق المستلمة من طرف المؤلفين،و يحتوي على ترتيبات تتخذ لتفادي الازدواج الضريبي لهذه الحقوق على المستوى الدولي.
- تفعيل آليات التسيير الجماعي للحقوق الخاصة بالنشر.
- خلق جوائز و مسابقات و آليات أخرى لتشجيع الإبداع الأدبي.

- في حالة عدم وجود تنظيمات من هذا النوع،أنشاء جمعيات للكتاب بإمكانها أن تسهر بشكل فعّال على مصالح المبدعين الأدبيين بدون تمييز.[1]

2.5.2.سياسات متعلقة بالنشر:

- إعلان الطابع "الصناعي" لنشاط النشر و السماح له بالتالي على الحصول على قروض على مستوى بنوك الدولة بشروط ميسرة (قانون خاص بالكتاب)، بيد أنه جهة،الناشر لا يملك بالضرورة الأملاك أو التجهيزات الصالحة لتكون رهناً،و من جهة أخرى و عكس ما يحدث في قطاعات أخرى،المنتوج النهائي لصناعة النشر و هو الكتاب،لا ينظر له من طرف البنوك كسلعة صالحة لتكون ضمانة للقرض.
- إيجاد،لوقت وجيز و لمبلغ محدّد،نظام ضريبي مشجع للمنافع الناتجة عن نشر الكتب المحلية،و هذا بالنظر إلى أهمية هذا المنتوج،و بطء استرجاع رؤوس الأموال المستثمرة و إلى المردودية غير الأكيدة دائماً التي تميز النشر.في نفس سياق الأفكار،اتخاذ إجراءات لتشجيع تصدير الكتب،و الخدمات المطبعية المتعلقة بالكتاب.
- تحديد سياسة في مجال مراقبة أسعار الكتاب بشكل عام و الكتاب المدرسي بشكل خاص.
- مراقبة سعر بيع الكتاب المدرسي يمكن أن يشكل آلية تنظيم جيدة لاقتصاد الإنتاج،و أسعار التوزيع في سوق متجانسة.

[1] غارزون،ألفارو.مرجع سابق.ص.31

و يمكن أيضاً أن تكون وسيلة فعالة للتأكد من أن التسهيلات الممنوحة من الدولة إلى القطاع الخاص تترجم فعليا بوصول أسهل لمستهلك الكتاب المدرسي.

من جهته، فإنّ سوق الكتاب المدرسي يمكن أن يكون الرافعة لنمو صناعة النشر:هذه السوق القابلة للتحديد و التقدير الكميّ، تتميز بآجال في غاية التحديد، و تجمع كل الشروط التي لا تتوافر في سوق باقي الكتب.من المهم في هذه الحالة الإشارة إلى أنّ الكتاب المدرسي هو عبارة عن عنصر حساس في السياسة التربوية و الثقافية للدولة، التي تنجز مخططات و برامج الدراسة.سياسة تطوير الكتاب الوطني المحددة من قبل الدولة يجب،باسم التجانس،أن تعطي الأفضلية لمشاركة القطاع الخاص في نشر الكتب المدرسية من جهة أخرى يجب أن لا ننسى أنّ الحصول على قروض خارجية لفائدة برنامج الكتب المدرسية تصاحب في أغلب الأحيان بإجبارية نشر هذه الكتب بعد إجراء مناقصة دولية،تخلق شروطاً جد صعبة للمنافسة بالنسبة للمؤسسات المحلية.حتى في هذه الحالة تستطيع الدولة أن تفاوض مشاركة و لو جزئية لشركات النشر الخاصة بها،هذه الطريقة في التعاون تندرج ضمن تصور شامل للتنمية تتبناه عدة مؤسسات مالية دولية.

استعمال الردمك (الرقم الدولي الموحد للكتاب) (القانون المتعلق بالكتاب):و هو عبارة عن رقم دولي يحدد،بصفة فريدة،كل طبعة لكل كتاب تمّ نشره(بلد النشر و الناشر و الكتاب المنشور).[1]

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.الجريدة الرسمية:اتفاقات دولية،قوانين،مراسيم و قرارات و آراء،مقررات،مناشير،إعلانات و بلاغات.ص.23

استعمال هذا النظام الخاص بالتعريف الدولي يسمح بتضمين معلومات خاصة أساساً بالمنطقة الجغرافية و بالناشر و بعنوان الكتاب ضمن عدد مكون من عشرة أرقام.

الردمك بفائدته العملية الكبرى للناشر و صاحب المكتبة و المكتبي العمومي،تم تصوّره من أجل عقلنه و إتاحة المعلومات المختلفة التي تميز الكتاب على مستوى عالمي.

هذا الرقم يسمح بتأكيد الرقابة الالكترونية للمخازن و الاستعانة بالأنظمة المعلوماتية للبيع و استخدام البيع عن بعد، كما أنّه يسهل كثيراً عمليات التصفيف و البحوث الببليوجرافية.

استعمال نظام ردمك يحوي أيضاً جانباً ترويجياً:حيث أنّ الكتاب يعرض مجاناً ضمن قوائم الردمك و اسم الناشر يذكر في السجل الدولي للناشرين ردمك.

- تقنين حقوق المؤلف،حقوق الناشر،مع مراعاة مضمون الكتاب(تحت الطلب،كتب جماعية أو نظام خاص للحماية) أو المونتاج أو التصفيف أو العرض المادي للكتاب(الحقوق المجاورة).و هذا ضمن قانون متعلق بالكتاب.
- تفعيل آليات منتظمة لتكوين الناشرين أو على الأقل تنظيم دروس أو دورات تكوينية للتطوير أو رسكلة الموارد البشرية في مجال النشر(تسيير،تصحيح بروفات،تركيب،تصفيف بواسطة الكومبيوتر،معايرة،تدقيق تحريري،ترويج،تسويق،تصدير...الخ).
- مساعدة الناشرين للمشاركة في المعارض الوطنية و الدولية للكتاب.

- تشـجيع إنشـاء أو تقويـة الجمعيـات المهنيـة للناشـرين كآليـة للتماسـك و الـدفاع عـن مصالح القطاع.

- **3.5.2.سياسة متعلقة بالطبع و الإنتاج:**

- وضع "مخطط معلوماتي" للقطاع المطبعي بهدف قياس تمركز رأس المال، الحالة الكمية و النوعية للتجهيزات المطبعية، نسبة استعمال القدرة الموجودة و أيضاً درجة استهلاك الاستثمار في الآلات، أنظمة مراقبة النوعية، إمكانية الحصول على المواد الأولية و الاحتياجات في مجال المواد البشرية...الخ.هذا التمرين يستخرج أهمية طبع الكتب بالنسبة لباقي النشاط المطبعي.
- تشجيع إنشاء أو تقوية الجمعيات المهنية للطابعين.

4.5.2.سياسات متعلقة بتجارة و توزيع الكتب:

- تخصيص قروض بشروط مريحة لدى بنوك الدولة لتسهيل تجارة الكتاب و فتح المكتبات الخاصة خصوصاً داخل المناطق الريفية (القانون المتعلق بالكتاب).
- دعم فكرة وضع "سعر ثابت" لبيع الكتاب للمستهلك،إجراء أثبت نجاعته لضمان الحياة للمكتبة الخاصة صغيرة الحجم في مواجهة انتشار المساحات الكبرى للبيع،هذا السعر محدد من طرف الناشر يهدف أيضاً إلى منع المزايدة في الخصومات.
- تسهيل الحصول على العملة الصعبة لاستيراد الكتب من الدول التي توجد بها رقابة على الصرف (قانون متعلق بالكتاب).

- تسهيل الإجراءات الجمركية بهدف استيراد الكتب (إيداع مسبق،رسوم،إجراءات إدارية) (قانون متعلق بالكتاب).
- وضع نظام ضريبي مشجع (إلغاء الضريبة على الدخل إلى غاية مبلغ معين و إلى أجل محدد،و الضرائب غير المباشرة مثل الضريبة على القيمة المضافة...الخ) (القانون المتعلق بالكتاب).
- العمل على أن يستفيد الكتاب من تعريفات بريدية و من أسعار نقل مخفضة (القانون المتعلق بالكتاب).
- وضع إجراءات تحفيزية لتصدير الكتب (القانون المتعلق بالكتاب).
- خلق آليات منتظمة لتكوين المكتبيين الخواص أو تنظيم دروس و دورات تكوينية و رسكلة في ميادين تسيير المكتبات الخاصة،التسويق و تقنيات التوزيع...الخ.
- مساعدة الموزعين و المكتبين الخواص للمشاركة في المعارض الوطنية و الدولة للكتاب.
- تشجيع الانضمام إلى المواثيق الدولية التي تدعم الحركة الحرة للوسائل الثقافية بشكل عام،و الكتاب بالأخص،مثل اتفاقيات فلورنسا و بروتوكول نيروبي،أو على المستوى الإقليمي،إلى اتفاقيات مثل اتفاقية "دي ألكانس بارسال" الموجهة إلى الدول الأمريكية اللاتينية،أعضاء أو غير أعضاء في الجمعية من أجل الإدماج في أمريكا اللاتينية(ALADI).
- تشجيع إنشاء أو إعادة تنظيم الجمعيات المهنية للمكتبيين الخواص و موزعي و مستوردي الكتب.

5.5.2.سياسات متعلقة بالقراءة:

- الفعل الأساسي لكل سياسة تنمية اقتصادية و اجتماعية هو محو الأمية،إنّ السياسة المساعدة للقراءة تحسن تثري عمل الدولة و هذا بتطبيق طرق جديدة في تعليم القراءة،هذه الطرق كفيلة بإدخال عادة القراءة و الوقاية من الأمية الوظيفية.
- إدراج إنشاء شبكة من المكتبات و مصالح للمكتبات المدرسية ضمن ميزانية التربية الوطنية،و تشجيع إنشاء شبكات من المكتبات العمومية أو المتخصّصة.
- تنظيم و تقوية المكتبة الوطنية كمؤسسة لإيداع التراث الببليوجرافي. وفرض الإيداع القانوني كشرط للتسجيل في السجل،هذا يؤدي أيضاً إلى إثراء الودائع الببليوجرافية للمكتبة الوطنية (قانون المتعلق بالكتاب أو قانون متعلق بحقوق المؤلف).
- إيجاد آليات منتظمة لتكوين المكتبيين العموميين،والمختصين في علم المكتبات،و المختصين في التوثيق،و مهني تعليم القراءة على كل المستويات.و تنظيم دروس تكوين ورسكلة في مجال التقنيات الببليوجرافية.
- تنظيم حملات للتشجيع على القراءة في المستويات المحلية،و الإقليمية و الوطنية،و في الإطار المدرسي و خارج المدرسة،من خلال أنشطة متواصلة أو غير مناسبة،مدعمة من طرف وسائل الإعلام (مثلا،حلقات قراءة للأطفال،مكتبات متنقلة،مسابقات،معارض للقراءة،برامج إذاعية و تلفزية...الخ) إنتاج آليات فعالة لتقييم هذه الحملات.

- إنجاز أبحاث تتعلق بالعادات و مراكز الاهتمام و الاحتياجات في مجال القراءة،يتم إنجازها بطريقة علمية،حتى تحصل على نتائج تشكل مؤشرات مفيدة للسياسات الثقافية للدولة،و بإمكانها التحول إلى قاعدة يتخذ على أساسها الناشرون قراراتهم.

6.2. التشاور بين القطاع العام و الخاص:

يكتسي مصطلح القطاع لدى معظم الاقتصاديين نوع من الخلط مع مفهوم السياسة الاقتصادية للدولة،فمنهم من يعتبر:كل نشاط اقتصادي تقوم به الدولة عبارة عن قطاع عام،بينما آخرون يربطون مفهوم القطاع العام بعمليات الإنتاج المادية للسلع أو الخدمات الضرورية و التي تقوم بإنتاجها مشاريع عامة.

و يدعو بعض الاقتصاديين الآخرين التي تضيق مفهوم القطاع العام إلى ما دون السياسات و الأنشطة الاقتصادية التي تقوم بها الدولة،فهو لا يعني عندهم تدخل الدولة أو الإنفاق العام،بل هو ملكية الدولة لوسائل الإنتاج المادي أو التكليف من يدير هذه الوسائل و يسيرها و يعدّ قطاعاً عاماً كل مشروع تملكه الدولة كلياً أو جزئياً و بالتالي في ضوء هذه الملكية يتحدد أنّ كل القطاع عاماً أو شبه عام،وجود عدة نماذج للقطاع العام.

أما فيما يخص القطاع الخاص فقد اختلفت الآراء حول تحديد التعريف،إذ غالب ما تستخدم اصطلاحات عديدة مرتبطة بمفهوم القطاع الخاص كالملكية الخاصة و النشاط الخاص.و قد ظهرت تعاريف متباينة و مختلفة تعكس الاختلافات الفكرية و الإيديولوجية للاقتصاديين و الاجتماعيين و السياسيين و غيرهم من المعنيين بالموضوع.

فيعرفه البعض بأنه:"قطاع في الاقتصاد الوطني،يقوم على أساس الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. وفيه يتم تخصيص الموارد الإنتاجية بواسطة قوى السوق، أكثر مما هو بواسطة السلطات العامة".

و يعرفه البعض الآخر بأنه:"ذلك الجزء من الاقتصاد الوطني الذي يملكه و يديره الأفراد أو الشركات أو الأشخاص أو الشركات المساهمة".

كما يعرفه البعض الآخر بأنه:"الجزء من الاقتصاد الوطني الغير خاضع للسيطرة الحكومية المباشرة".و هذا ما جاء في معجم المصطلحات الاجتماعية كما يلي:"إذا نشأ القطاع العام فإنّ نواحي النشاط الآخر الاقتصادي التي يقوم بها الأفراد تكون القطاع الخاص".[1]

إنّ الحوار بين القطاعين العام و الخاص يعدّ من مميزات السياسة الوطنية لتطوير الكتاب،و أيضاً بشكل ما أحد شروط نجاحها.إنّ التشخيص الذي تحدد نتائجه تصّور هذه السياسة،لا يعطي صورة حقيقية للواقع إلاّ إذا تعاون القطاع الخاص مع القطاع العام في مناخ من الثقة المتبادلة.و فيها بعد فإنّ حركية القطاع الخاص،و قدرته على إعلام المشرع حول نشاطه،و وزنه الخاص في اقتصاد البلد تساهم في إعطاء الصورة النهائية للقانون المتعلق بالكتاب ضمن مسار تبني القانون من طرف الهيئة التشريعية.

المشاركة الفعّالة للقطاع الخاص كمصدر للتحاليل و كمشارك كامل هي ضرورية لوضع سياسة تطوير الكتاب على الطريق المناسب.

[1] لمزواد،صباح.دور القطاع الخاص في إنشاء المدن الجديدة:دراسة ميدانية في المدينة الجديدة.مذكرة ماجيستير.ص..ص.15.19.

لهذا السبب فإنّ القانون المتعلق بالكتاب ينص بشكل شبه دائم على تشكيل مجلس وطني للكتاب مطالب منه أن يشارك كتنظيم استشاري في تطبيق هذا القانون.هذا المجلس مشكل من ممثلين من جهة لكل قطاعات الكتاب و من جهة أخرى من مؤسسات الدولة المكلفة بتطبيق سياسة الكتاب،هذا المجلس هو المكان الأمثل لحوار دائم بين القطاعين الخاص و العام،إنه يشارك في تفادي بيروقراطية المسار،حيث سيعطي له بشكل دائم جديدا و حركية يسمحان له بالتكيف بليونة مع الواقع الثقافي و الاقتصادي للبلاد.

7.2. القطاعات الفرعية المعنية الكتاب:

قطاع الكتاب هو من القطاعات التي تجمع عدة تخصصات: المؤلف و الناشر و الطابع و الموزع و المكتبي و القارئ و المكتبات العامة. كل هذه العناصر هي عبارة عن دواليب لآلية معقدة تشبه نظام الأواني المتصلة: لكل عنصر خصوصيته و لكنها تشارك جميعها في وجود الكتاب.

للمساعدة على فهم المشكل، و تفاديا للتشريح المبالغ فيه لصورة الأنشطة الإنسانية المختلفة التي تتدخل في قطاع الكتاب و التي تكون أحيانا عمل واحد أو مؤسسة واحدة، سوف نحاول وضع "رسم نموذجي" لكل قطاع بتحديد المشاكل الأساسية المطروحة لكل قطاع و نوجه بالأخص تحليلنا في منظور الدول النامية.

1.7.2.المؤلف:

يعتبر المؤلف الشخص الذي ابتكر المصنف،و يعّد مؤلفاته إن ذكر اسمه عليه أو نسبه إليه بأية طريقة تدل على شخصيته بوضوح.[1]

النشاط الإبداعي هو أساسا نشاط فردي، أثناء عمله الإبداعي، يعرف المؤلف و بالذات الأديب ، عموما بشكل سيء مميزات سوق النشر و القوانين التي تحميه على المستويين الوطني و الدولي، الحقوق المعنوية و التراثية المتعلقة بعمله.

وإزاء الناشر الذي سيقوم بتوزيع عمله ، إنه يجهل الحركية الاقتصادية لعالم النشر و المبادئ القانونية للعقد الذي يربطه مع الناشر كما أنه يجهل عادات أوساط الناشرين في بلاده و هو في الأغلب غير متحمس للانضمام، إذا افترضنا وجودها، إلى جمعية مؤلفين تساعده على[2] المحافظة على مصالحة، أحيانا يتحمس للمشاركة في المسابقات الأدبية التي تنظمها مبادرات خاصة أو الدولة بهدف تشجيع النشاط الإبداعي، في الحقيقة فإنّ بقاءه مرتبط مباشرة بالبنية التحتية لعالم النشر في البلد الذي يعيش فيه.

2.7.2.الناشر:

الناشر يزاول أساسا ثلاث وظائف:

يقرر الكتب التي ينشرها.

يتحمل الأخطار المالية لهذا القرار.

[1] براهمي،حنان.حقوق المؤلف في التشريع الداخلي. مجلة المنتدى القانوني،[د–ت]،ع.5.بسكرة:جامعة محمد خيضر.ص.274

[2] الفارو،غارزون.المرجع نفسه.ص.ص.21،20

ينسق مثل قائد أوركسترا أنشطة المؤلف و المترجم أو المترجمين و الرسام و الطابع و المجلد و المكلّف بالإشهار و الموزعين. الناشر شخصية مزدوجة، نصفه رجل أدب يملك قرون استشعار للحركات الثقافية في زمنه و نصفه رجل أعمال يواجه مشاكل التمويل و الاستثمار و المردودية. ربما لهذا السبب يتحول الأمر أكثر فأكثر من شخص إلى فريق.

عندما ينشر الكتاب، يفرض على الناشر أن يقوم بترويجه لدى أكبر عدد ممكن من القراء المفترضين بواسطة التقنيات الأكثر ملائمة (تقديم الكتاب تقارير لصحافة الإشهار مشاركة في المعارض الخ) كما يفرض عليه توزيعه و بيعه.

كما أنّ للناشر مسؤوليات عدّة بالنسبة للمؤلف الذي وضع أمل نجاحه فيه،و بالنسبة للشعب الذي لا يجب أن يتعدى على حرمته بالكتابات غير اللائقة.

حسب "Pierre George" إذا كان الكتاب ناقل التفكير فإذا دار النشر هي الطريق القناة المضيق بين الكاتب و الناشر، فلا بدّ من وجود تحالف بينهما.[1]

3.7.2.الطابع:

ينتمي الطابع إلى عالم مختلف تماما حيث لا يكون للكتاب إلا مكانا، أحيانا متواضعاً، في خضم النشاط المطبعي.للفنون المطبعية في صميمها طابعاً صناعيًا بالكامل.تستعين أنظمة الطبع بالتقنيات الأكثر تطوراً و في نفس الوقت نجد أنّ الاحتياجات الأكثر بساطة لا يتم تلبيتها،لذا فأول سؤال يطرح على الطابع تتعلق بالمعادلة بين التجهيزات و الاحتياجات

[1] TERRAR.Abdelkrim.-op.cit p-p.6-7

الحقيقية،يضاف إلى هذا إمكانية الحصول على المواد الأولية،و المشكلة الحادة المتعلقة بإمكانية الحصول على يد عاملة مؤهلة على كل المستويات.صعوبات يجب أن تحل إذا أراد أن يكون الطابع منافساً،في السعر و النوعية على مستوى السوق الوطنية.ففي هذه الوظيفة بالذات،وريثة التقاليد العريقة،انتعش الحالمون بمهنة الكتاب حتى أمكننا أن الذّي يجري في عروقهم هو الحبر من شدة تعلقهم بنوعية العمل المنجز في المطابع.

4.7.2.الموزع و المكتبي:

الموزع هو الحلقة الأخيرة في صناعة الكتاب،فهو مروّجه و عمله يرتكز على توصيل الكتاب إلى القارئ و واجبه أن يهتم بإيجاد الكتاب أمام عين القارئ و توسيع وسائل العرض في المكتبات و المراكز الثقافية و أماكن التجمع العامة.[1]

لوظيفة الموزع ظاهرياً طبيعة تجارية حتى و إن كان الكتاب من وجهة نظر الترويج و المبيعات عبارة عن مادة خاصة جداً،إنه يسوق منتجات النشر سواء عن طريق القناة التقليدية التي هي المكتبة،أو بواسطة طرق أو فضاءات "غير تقليدية" (أكشاك،مساحات تجارية،تجارات مختلطة، نوادي الكتاب، بيع بالمراسلة، بيع مباشر...الخ) والتي أصبحت بسبب تنوعها تحتاج لوسائل خاصة.

سواء كان موزعاً بالجملة أو بالقطعة،فإنه يواجه مسألة البطء في إعادة تحصيل رأس المال الذي يميز هذه التجارة،و هو يواجه مسألة ثنائية الكتاب بشكل دائم (منتوج ثقافي و منتوج

[1]Garzon, Alvaron.-La politique nationale du livre.-[S.L] :unesco.[S.D].-P.6

صناعي) في مواجهة الإدارات التي تمنح رخص الاستيراد،و وفرة العملة الصعبة،التنظيم الجمركي و أسعار البريد،و ضمان نقل الكتب إلى نقطة البيع النهائية.

بالنسبة لهذا القطاع كما في القطاعات الأخرى،من المهم الاعتماد على كفاءات بشرية مكونة بشكل جيد.

5.7.2.القارئ و المكتبة العامة:

لأسباب تسلسلية فإنّ القراءة تذكر دائماً في آخر المطاف،رغم أنّ مسار إنجار الكتاب برمته لا يكون له معنى بدون القراءة.إنّ نشاط كل الذين يهتمون بالكتاب له سبب وجود واحد هو ارتماء النص المنشور في أيدي القارئ،إلا أنّ القارئ لا يستشار أبداً حول عاداته و مراكز اهتمامه أو احتياجاته في مجال القراءة،إنه يجد ما يقترح عليه الناشر من كتب،و يفترض أنها تناسبه،هذا الناشر لا يملك بشكل عام وسيلة علمية ما عدا حدسه و الذي لا يعوّض في مجال الأدب لأخذ قرار حول نوعية الكتاب اعتباراً من مضمونه و من مميزاته الشكلية و من سعره الذي يعتبره مناسباً لشرائح اجتماعية ثقافية مختلفة من القراء، وليس بمراعاة الزبائن العاديين من المكتبيين فحسب،و لكن أيضاً المستهلكين المفترضين في قطاعات أخرى غير قطاع الأدب.دراسات السوق تعطي مؤشرات مفيدة غير أنّ دقة هذه الدراسات نسبية و تكلفتها مرتفعة إذا اعتبرنا أنّ كل عنوان مثل كل دواء في الصناعة الصيدلانية يشكل في الحقيقة منتجاً مختلفاً.

يقع دور هام في هذا المجال على المتخصصّين في مجال القراء بدءاً ممّن يقوم بمحو الأمية و المدرس و انتهاء بالمتخصصّين في علم المكتبات و خبراء اقتصاد الكتاب و خبراء التواصل

الذين يتولون معالجة و تصنيف الكتب و تسيير المكتبات المدرسية و العمومية.و دور المكتبة في مجال التربية كذلك مهم جداً،و من المدهش أن نلاحظ أنّ،المبالغ المخصصة للمكتبات ضمن ميزانيات التعليم الإبتدائي،هي في أحسن الأحوال مبالغ هزيلة.إنّ محو أمية الأشخاص دون منح نصوص للقراءة في ما بعد يشبه في قسوته إيقاظ العطش،لدى شخص ما،ثمّ حرمانه من كأس ماء.إنّ المكتبة،خصوصاً في البلدان النامية و لكن أيضاً في الدول الصناعية،هي أكثر بكثير من مجرد خدمة عمومية بسيطة تمنح نصوصاً للقراءة،إنها تؤدي وظيفة مركز للنشاط الثقافي للأطفال،و للمجتمع بأكمله.بالرغم من أهمية المكتبة في التربية إلا أنه نجدها مهملة أو غير موجودة و إن وجدت فهو مخصّص عادت للمكتبات في الإعانات الموجهة للتعليم الابتدائي،إنّ التعليم الذي يتبعه بالمقابل أي مجهود في عرض كتب المطالعة أشدّ بشاعة من أن توقض في النفوس العطش ثمّ تنفي وجود الماء.[1]

و لا يمكن ختام هذا الجزء دون التأكيد على أهمية المكتبة الوطنية،المالكة للتراث البيبليوغرافي، و بالتالي الحقيقية للبلاد.[2]

[1]GARZON,Alvaron.-OP.cit.-p.7

[2]غارزون،ألفارو.السياسة الوطنية للكتاب.مرجع سابق.ص.24

الخلاصة:

إنّ تطوير الكتاب و ترقية القراءة هما بالفعل ملف ثقيل بالنسبة للمسؤولين في مجال الثقافة.إنّه و حين نتناول عالم الكتاب،نلاحظ أنّ لهذا الأخير و باعتباره وسيلة مثلى للإتصال تأثيراً وجدانياً و تربوياً و ثقافياً،و لكنه مع ذلك يرفُد مصالح صناعية و اقتصادية مشروعة خاصة بقطاع النشر.

الجمع بين هذين العاملين نظاماً معقداً من العناصر التي من شأنها أن تسبب حيرة أصحاب القرار.رغم هذا يتمنى الناشرون أن يكون بإمكانهم الحديث عن المصاعب التي يعرفها النشر بهدف التأكيد على قيم هذا المنتج الثقافي الذي هو الكتاب.

و خلاصة القول أنه تميزت سياسة الكتاب في الجزائر بكثير من التأرجح و بالبحث عن النموذج الأمثل للتحكم في طرق تنظيم و تسيير المؤسسات التابعة للكتاب و سبل إيصاله للمستهلك القارئ.

الإيطار التطبيقي

تمهيد:

قمنا في هذا الجانب التطبيقي بدراسة ميدانية لنقابة الناشري الكتب في الجزائر . و إجراء مقابلة مع مسؤول و الذي بدوره أجابنا على جميع استفسارتنا و تساؤلاتنا كما أفدنا ببعض المعلومات الخاصة بنقابة الناشرين إلى أنه كان متحفظا نوعا ما.

1.3.النشأة نقابة الناشرين:

نشأت أول نقابة قرن التاسع العشر في بريطانيا العظمى ،و أوروبا , و الولايات الأمريكية ،حيث بدأ ظهور الجمعيات الصغيرة في بريطانيا للعمال في القرن الثامن عشر ، و لكنها بقيت متقطعة و لم تستمر لمدة طويلة ،وذالك بسب العداء الذي واجهته و لكن مع مرور الزمن أصبحت النقابات واجهت جميع الأصناف العقبات و تطورت و أنتشرت وأصبحت لكل قطاع هناك نقابة ومنهم نقابة الناشرين .

نقابة لناشرين في الساحة الجزائرية تأسست سنة 1989 كانت عبارة عن جمعية ناشرين صغيرة تسمى ب: AEA و كانت مكملة لقوانين الفرنسية و لكن مع الاستقلال وتغيير الذي طرأ في جزائر بصفة عامة أعطى للجمعية الناشرين مقر و أطلق عليها بنقابة الوطنية لناشرين الكتب. Salon international de livre d'Alger في سنة 2002 .

و هي نقابة مختصة بمحترفي مهنة النشر و تعتبر هيئة قانونية تتكون من مجموعة من مواطنين الذين يتعاطون مهنة واحدة أو مهن متقاربة وهي هيئة غبر ربحية تمثل دور النشر لدى جهات الرسمية العربية تهتم بالثقافة و دفاع عن حق التعبير و النشر و قراءة و صناعة النشر و تطويرها الى حماية حقوق الملكية [1].

1.مقابلة مع المسؤول

2.3.مهام نقابة الناشرين:

- العمل على رفع مستوى مهنة النشر ودعم رسالتها.
- وضع تنظيم يلتزم به الناشرين في عملهم لتحديد حقوقهم وواجباتهم ووسائل التعاون بينهم للانتفاع بمستوى الكتاب و ما في الداخل و الخارج .
- الحيلولة دون ما يسيء إلى شرف المهنة و رسالتها.
- إيجاد مجالات للتعاون و العمل المشترك الذي ينهض بعمليات النشر و يعود بالخير علي الناشرين جميعا و يخلق الفرص و الإمكانيات لترويج الكتاب و تنمية الوعي الثقافي .
- وضع القواعد المنظمة لعملية النشر بما يحقق أهداف النقابة
- العمل على توطيد الصلات بين الناشرين.
- عمل على تسوية ما قد يقوم من خلافات بين الناشرين مع بعضهم أو بينهم و بين غيرهم من عاملين في مجال التأليف و ترجمة و الطباعة و النشر .
- عمل على رعاية حقوق الناشرين و حماية مصالحهم المادية و الأدبية و تنمية روح الزمالة و التعاون بينهم .

3.3.الهيكل التنظيمي:

حسب ما أفادنا مسؤول النقابة أنّ الهيكل التنظيمي يتشكل من الإدارة العامة التي تتفرع منها مصالح رئيسية و كل مصلحة منها تنقسم بدورها إلى أقسام:

أولا : الجمعية العامة:

تختص الجمعية العامة برسم سياسة النقابة و توجيه نشاطها و إصدار القرارات الكفيلة بتحقيق أهدافها .

ثانيا :رئيس النقابة:

- فهو يمثل النقابة في المحافل الوطنية والدولية.
- ممارسة السلطة السليمة على أعمال النقابة .
- التقاضي بإسم النقابة .
- تنشيط عمل مجموعة الأجهزة و تنسيقها.
- استدعاء الأجهزة النقابة و رئيسها و إدارة المناقشة فيها .

ثالثا :المكتب التنفيذي:

ويختص فيما يلي :

- تسير ممتلكات النقابة .
- التصريح بسحب العضوية.
- تقرير مبلغ صندوق النفقات البسيطة.
- إعداد مشروع النظام الداخلي و اقتراح التعدلات عند الاقتضاء .
- تلقي تقارير الفروع النقابية واعطاء التتبع المناسب.

رابعا :الفرع النقابي :

ينشئ أعضاء النقابة على مستوى جهتهم فرعا نقابيا و ينتخب أعضاء من طرف الجمعية .

خامسا: اللجان المختصة :

تضم النقابة لجان متخصصة كالاتي:

- لجنة الصداقة و التضامن.
- لجنة الاعلام و النشر .
- الجنة التداول و التعاون .

- اللجنة التأديبية .

4.3.أعضاء مجلس النقابة :

- ✓ الرئيس
- ✓ النائب الرئيس
- ✓ أمين السر
- ✓ أمين صندوق
- ✓ أعضاء إستشاريون

5.3.الوضع المالي:

لم نستطع الحصول على الميزانية بالأرقام و ذلك راجع للتحفظ الشديد للمسؤول[1].

1.مقابلة مع المسوؤل

❖ إجراءات الدراسة :

- **أدوات جمع البيانات** : إن الدراسة الميدانية تعتمد على أساليب جمع البيانات في الميدان و حسن إستخدام و الأدوات المناسبة من أجل الحصول على المعلومات و بيانات حول الظاهرة المدروسة.
- **المقابلة** : يقصد بها مجموعة من الطرق و الأساليب المختلفة و التي يعتمد عليها الباحث في جمع المعلومات الخاصة بالبحث العلمي و العملي و تحليلها و هي متنوعة و يحدد إستخدامها حسب احتياجات موضوع البحث و كفاءة الباحث و حسن إستخدام وسيلة[1] .
- **الملاحظة:** هذه الأداة هي أكثر تداولا في البحوث الأكاديمية و هي لا تستعمل لوحدها بقدر ما تكون مساعدة و مكملة لأدوات الأخرى .

- **عينة الدراسة :**

قمنا بإختيار عينة عمدية حيث ينتقي الباحث أفراد عينته بما يخدم أهداف دراسته و بناء على معرفت دونه أن يكون هناك قيود و شروط غير التي يراها هو مناسبة من حيث الكفاءة أو مؤهل العلمي أو الاختصاص أو غيرها .

فتمثلت عينة الدراسة من عضو من أعضاء نقابة الناشرين snel باعتبرها العنصر الاساسي .

1.غرايبة،فوزي.أساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية و الانسانية.ط.3.عمان:دار وائل،2002.ص.61

❖ عرض و تحليل نتائج الدراسة الميدانية:

بعد إجراء مقابلة مع عضو النقابة قمنا بتقسيم محاور، هدفت هذه محاور إلى وصول إلى أكبر قدر ممكن من المعلومات حول سياسة كتاب مطبوع في الجزائر و مدى تطبيقها من قبل نقابة الناشرين و دور النشر .

❖ أسئلة المقابلة :

➢ المحور الأول : نقابة و التأسيس

يهدف هذا محور إلى معرفة كل ما يتعلق بنقابة و تأسيسها .

السؤال 1 : ماهي نقابة الناشرين ؟

الجواب 1: نقابة الناشرين هي نقابة الوطنية لناشري الكتب snel

Salon international du liver dalger

هي نقابة مختصة بمحترفي مهنة النشر و تعتبر هيئة قانونية تتكون من مجموعة من مواطنين الذين يتعاطون مهنة واحدة أو مهن متقاربة وهي هيئة غبر ربحية تمثل دور النشر لدى جهات الرسمية العربية تهتم بالثقافة و دفاع عن حق التعبير و النشر و قراءة و صناعة النشر و تطويرها الى حماية حقوق الملكية .

.مقابلة مع المسؤول

السؤال 2 : متى تأسست نقابة الناشرين ؟

الجواب 2: تأسست نقابة الناشرين سنة 1989، كانت تسمى جمعية ناشرين في الجزائر AEA ،و في 2002 أصبحت تسمى نقابة الناشرين للكتاب ، بنفس تشكيلة القديمة .

السؤال 3 : كم عدد أعضاء النقابة ؟

الجواب 3: يوجد مكتب مكون من 13 شخص

الرئيس – نائبين– امين عام – مراقب المالي.– 680 منخرط .

السؤال 4: هل يوجد مقر مخصصة للنقابة ؟ و أين موقعها بالتحديد ؟

الجواب 4: نعم يوجد مقر خاص بالنقابة الناشرين .

مقرها : القبة بالجزائر العاصمة حي العناصر 4 كوبيماد جنوب عمارة 76.

السؤال 5: هل يوجد فرع اخر لها ؟

لا يوجد فرع اخر لنقابة الناشرين

- **المحور الثاني : السياسة المنتهجة**

يهدف هذا محور الى معرفة السياسة المنتهجة للكتاب و ما تتضمنه .

.مقابلة مع المسؤول

السؤال 1: من المعروف ان نقابة الناشرين تتضمن سياسة و قوانين لتسيير خدماتها , فما هي هذه السياسة ؟

الجواب 1: هناك عدة قوانين و سياسات تنتهجها لتسيير نظامها و تتحكم في سير عمل نقابة و هذه السياسة تسمح بالتنظيم بطريقة بفالة لتحقيق الاهداف المحددة في نشر الكتاب و من أهمها:

سياسة خاصة بالكتاب و حماية حقوق المؤلفين

سياسة متعلقة بالنشر و الطبع و الانتاج

سياسة توزيع الكتب و سياسة المطالعة

وكل سياسة تتضمن عدة نقاط يجب تطبيقها و سير عليها.

السؤال 2: هل تخضع نقابة الناشرين لكل مقاييس و المعايير الدولية المنصوص عليها ؟

الجواب 2:من خلال النتائج المتحصل عليها من المقابلة فنقابة الناشرين نعم تخضع نقابة لكل مقاييس و المعايير الدولية المنصوص عليها.

السؤال 3: هل طرأ تغيير في قوانين منذ ظهورها إلى الان ؟

الجواب 3: نعم طرأت عدة تغيرات في قوانين منذ ظهورها إلى حد الان وذالك حسب وضع دور النشر .

السؤال 4: هل دور النشر تتبع سياسة الكتاب ؟

الجواب 4: من خلال النتائج المتحصل عليها تبين دور النشر تتبع سياسة الكتاب المنتهجة من أجل تطوير خدماتها و هذه السياسة تسمح بالتنظيم بطريقة فعالة لتحقيق الاهدافها.

- **المحور الثالث : الميزانية و الارباح .**

في هذا محور حولنا التعرف على ميزانية المقدرة في نقابة الناشرين و الارباح المتحصل عليها و لكن مدير كان متحفظا.

السؤال 1 : كم تقدر الميزانية المخصصة لنقابة الناشرين ؟

الجواب 1:من خلال تصريح المسؤولأنه لا يستطيع تقدير ميزانية مخصصة لنقابة الناشرين فهي تتعلق حسب عدد منخرطين فيها .

السؤال 2: هل توفر لكم الدولة جميع المتطللبات المالية التي تطلبونها؟

الجواب 2: في بعضالأحيان توفر الدولة متطلبات مالية التي تحتاجها بصراحة بدون دعم الدولة لايكون هناك نشاط.

السؤال 3: هل تعتبر عملية النشر مسالة تجارية بالدرجة الأولى ؟

الجواب 3: من خلا المقابلة تبين لنا أنا عملية نشر لا لاتعتبر مسالة تجارية بالدرجة الأولى .

السؤال 4: هل هناك ضرائب على الكتب ؟ اذا كان نعم متى فرضت ؟

الجواب4: و كانت أجابة نعم هناك ضرائب على الكتب . كانت الدولة تدعم الكتب في الثمانينات في عهد الراحل هواري بومدين و بعده شادلي و بعد ذالك توقف الدعم بسبب التقشف

- **المحور الرابع : المطالب و الأهداف .**

يهدف هذا محور الى معرفة أهم مطالب و أهداف مسطرة للنقابة

السؤال **1** : ما هي مطالب الأساسية لنقابة الناشرين ؟

الجواب 1 : و من خلال المقابة التي قمنا بها فالمطالب الأساسية لنقابة الناشرين هي:

إلغاء الضريبة نهائيا على الورق و حبر و أقلام و غيرها حتى نشجع القارئ و هذا يقلل تكاليف الكتاب و يجعل القارئ يقتنيه مع توفير المكتبات و تسهيل عملية الإقتناء .

السؤال 2: ما هي الأهداف للنقابة الناشرين؟

جواب 2:من خلال نتائج المقابلة تبن أنا هناك مجموعة من الأهداف تتضمن

- حماية مهنة و رفع مستوها و دفاع عن مصالح الناشرين ومن نشاطاتها اقامة معارض للكتاب .
- عمل على رعاية حقوق الناشر و حماية مصالحهم الادبية و القانونية الكفيلة بذالك،وتصدى لمكافحة عملية الاعتداء على حقوق الملكية الادبية و الفكرية و ترقية صناعة الكتب و رفع مستواها.

- تنسيق دورات و معارض للكتاب وعمل على تنظيم مواعيدها و تشجيع ناس على قراءة و إشاعة روح المطالعة و إقبال على الكتب .
- حرص على قيم الأساسية للثقافة و حضارة العربية و حماية من جميع محاولات الدس تضليل الأخلاقي .

➢ **المحور الخامس : النقائص و الصعوبات**

يهدف هذا محور إلى معرفة أهم عراقيل و صعوبات التي توجهها النقابة .

السؤال 1: هل هناك عراقيل و صعوبات تواجهها النقابة ؟

الجواب 1: من أهم الصعوبات التي تواجهها النقابة الناشرين هي :

* طوال مدة إجراء تعاقد عند ترجمة من لغات الأجنبية إلى عربية مما يسبب في تعطيل عملية وصول الكتاب إلى القارئ.

* قرصنة الكتب و تزويرها و الإعتداء على حقوق الملكية الفكرية بشكل كبير في عالم العربي و نحن نقابة الناشرين نتصدى بقوة لهذه الظاهرة الخطيرة .

* صعوبة تصدير الكتب إلى الخارج.

* و لا ننسى الصراع القائم بين الكتاب الورقي و الكتاب الإلكتروني و مدى صمود الكتاب الورقي و بقائه في ظل المشكلات عديدة تعانيها صناعة النشر في الجزائر.

السؤال 2: هل هناك صعوبة في إتصال النقابة مع الدور النشر ؟

الجواب 2 : من خلا نتائج المقابلة تبين لنا أنه لا يوجد صعوبة في إتصال مع دور النشر و ذالك راجع الى فضل العولمة تطور التكنولوجي .

السؤال 3 : ما هي النقائص التي من المهم إدراجها في النقابة ؟

الجواب 3: من خلا النتائج المتحصل عليها إتضح لنا أهم النقائص التي يجب إدراجها بالدرجة الأولى هي تطوير السياسة المنتهجة للكتاب المطبوع .

- **المحور السادس: تكنولوجيا داخل النقابة**

يهدف هذا محور بمعرفة علاقة النقابة مع تكنولوجيا

السؤال 1: هل لديكم رابط على موقع التواصل الاجتماعي ؟

الجواب1: نعم لدينا رابط على موقع التواصل الاجتماعي :

SNEL. ALGERIE @ GMAIL .COM

السؤال 2 : هل تكنولوجيا طرأت تغيير على برنامج عمل ؟

الجواب 2: من خلال نتائج المقابلة تبين لنا أن تكنولوجيا أجرت تغيير كبير على نقابة و عملها من خلال تنمية و تطوير مهارات موظفين و تخفيف الحجم الإداري و تخفيض التكاليف . و توسيع و تنشيط شبكة الاتصالات و إبتكار طرائق جديدة لها.

السؤال 3 : هل نقابة تتواصل مع دور النشر باستخدام الايميل e-mail ؟

مقابلة مع المسؤول

الجواب 3: من خلال نتائج المقابة تبنا لنا أن نقابة تتواصل مع دور النشر بإستخدام عدة طرق و من بينها الإيميل :

Snel.algerie@ gmail .com

- **المحور السابع : النقابة و دور النشر**

يهدف هذا محور إلى معرفة حالة النشر في الجزائر و إلى أي مدى تقوم النقابة بدفاع عن حقوقهم .

السؤال 1: هل صناعة الكتاب تجارة مربحة في الجزائر ؟

الجواب 1: من خلال النتائج تبن لنا أن صناعة الكتاب لا تعتبر تجارة مربحة في الجزائر لأن هناك ضرائب على مواد الأولية للكتاب .

السؤال 2: هل قطاع النشر داخل ضمن القطاعات الإقتصادية ؟

الجواب 2: لا قطاع النشر ليس ضمن القطاعات الإقتصادية معينة بالدعم و تعويض خاصة في هذه فترة فنقابة الناشرين الوطنية للكتب تناشد الدولة بإدراج قطاع نشر ضمن قطاعات الاقتصادية لتعويض عن الأضرار.

السؤال 3: هل تعرضت دور النشر إلى خسائر خلال فترة هذه الوباء كوفيد19؟

.مقابلة مع المسؤول

الجواب 3:من خلال نتائج المقابلة أستنتجنا أن دور النشر تعرضت إلى خسائر كبيرة نتيجة إلغاء معارض و خسائر ناتجة عن إنعدام فرص الترويج و أحدث إصداراتهم و ضياع فرص متاحة للناشرين.

السؤال 4: هل بنوك تمول صناعة النشر ؟

الجواب 4 : البنوك لا تمول صناعة النشر و ذلك لأنها تعتمد على حقوق الملكية الفكرية التي تعتبرها البنوك أصول غير مادية و بالتالي لا تقوم بالتمويل.

السؤال 5: ألا يبالغ الناشر في رفع سعر الكتاب بذريعة تكاليف الكتاب ؟

الجواب5: لهذا نحن نطالب بإلغاء الضريبة و هذا يشجع القارئ بتحقيق سعر الكتاب و الناشر لا يضخم تكاليف لأنها مرتفعة.

مقابلة مع المسؤول

❖ النتائج على ضوء الفرضيات :

الفرضية الجزئية الاولى :

- يمكن قول أن هناك سياسة كتاب واضحة تتبعها دور النشر في إنتاج الكتاب و توزيعه و لكن ليس بمستوى المطلوب .

وفي أخير نستنتج ان هذه فرضية محققة هناك سياسة واضحة تتبعها دور النشر في إنتاج و توزيع الكتاب.

الفرضية جزئية الثانية :

- لا يوجد هناك برنامج واضح لدور النشر في ترقية هذه السياسة .

و في أخير نستنتج إن هذه فرضية غير محققة لان لا يوجد اي برنامج يقوم بترقية السياسة الكتاب

الفرضية جزئية الثالثة :

- حققت سياسة الكتاب المطبوع في الجزائر نوعا ما من أهداف التي تجسدت من اجلها.

إعتمادا على هذه فرضية نستنتج أن هذه فرضية محققة نوعا ما في تحقيق السياسة الكتاب الأهداف التي تجسدت من إجلها في الجزائر.

الفرضية العامة:

- تقوم نقابة الناشرين و دور النضر بإعطاء صورة عن واقع سياسة الكتاب في الجزائر وإيصال رسالة هادفة بالدرجة الأولى و هي نشر المعرفة و الثقافة لدى الفرد الجزائري و تحكم في تسيير الكتاب بوضع أسس متينة لسياسة الوطنية.

❖ **النتائج العامة للدراسة :**

إن سياسة التي تنتهجها نقابة الناشرين هي لا تزال في بدايتها . وان كانت هناك إرادة و اهتمام بهذه السياسة.

- إن نقابة تخضع لبعض مقاييس تقنية معمول بها في النشر .
- إن السياسة لا تتم وفق خطة وطنية مدروسة لتكون شاملة .
- دعوة الدولة لدعم قطاع النشر و كتاب خاصة.
- يجب على نقابة الناشرين أن تواكب العصر الراهن .و تطور من سياسة منتهجة .
- تجسيد قوانين متعلقة بأنشطة الكتاب و تطبيقه في ميدان.
- إن غياب سياسة وطنية للكتاب مطبوع أثرت بشكل ملحوظ على نشر الكتاب المطبوع بحيث لا يوجد هناك تصور عملي يهتم بوضع آليات نشر الكتاب .

الإقتراحات :

بعد إجراء دراستنا في نقابة الناشرين و بعد النتائج المتحصل عليها خلال دراستنا الميدانية نقدم في الأخير جملة من الإقتراحات وهي :

- إعطاء مكانة لائقة للنقابة مما يعزز الثقة و الولاء لدور النشر .
- جعل النقابة وسيطا بين دور النشر و حكومة لكي لا يشعر دور النشر بعدم فعاليتها.
- إدراج قطاع النشر ضمن القطاعات المعنية بالدعم و التعويض في حال حصول أي ضرر.
- دعم الدولة للنقابة و لقطاع النشر من خلال تخصيص مبالغ مالية لشراء الكتب من الناشرين من طرف الوزرات لتزويد المكتبات و مراكز المعلومات و مؤسسات الحكومية.
- تخفيف الأعباء على كواهل الناشرين بإلغاء الضرائب على قطاع النشر .
- منح دور النشر قروض تشغيل من دون فوائد لتمكين إستمرارية الإنتاج .
- الإعفاءات الجبائية من أعباء التأمين على الأجراء و تقديم الإعانات مالية لتغطية أجور العمال .
- يجب أن تبدأ البنوك في تمويل صناعة النشر بمنح قروض لتغطية العجز الكبير المفاجئ ناتج عن إنهيار إراداتها بسبب أزمة الفيروس .
- برمجة و تنظيم معارض وطنية للكتاب لتفعيل و تطوير نشر و الإنتاج .
- تخصيص ميزانية خاصة لدور النشر لتقديم خدمات أفضل .

الخاتمة

الخاتمة:

إن موضوع النشر و سياسة الكتاب من المواضيع المعقدة و اللزجة التي يصعب التحكم فيها فخباياه كثيرة و تفاصيله دقيقة قد تصنع الفارق مع سياسات أخرى . ولقد حاولنا من خلال هذه الدراسة إعطاء صورة عن واقع سياسة الكتاب في الجزائر ، من خلال دراسة حالة دار نقابة الناشرين ، إذ تهدف هذه الأخيرة بالدرجة الأولى إلى التعريف بالنقابة و الكتب التي يريد نشرها و كل هذا من أجل نشر المعرفة و الثقافة لدى الفرد الجزائري ، حيث أن التحكم في تسيير الكتاب بوضع أسس متينة لسياسة وطنية نابعة من الحاجة القومية المستمدة من الفلسفة الذاتية و القائمة على المبادئ الثقافية الجوهرية للأمة ، لا يُتوج إلا بنهضة فكرية و ثقافية و علمية شاملة ، كما أنه لا بديل عن سياسة للكتاب لأمة تطمح إلى المناعة الفكرية و ترغب في تحصين و تطعيم نفسها من كل هزات ثقافية مُحتملة في وقت أصبحت فيه رياح الثقافات الأخرى تهب من كل صوب لتنتهز كل الثقوب للتسرب.

و قد لاحظنا أن نشر الكتاب في الجزائر و للأسف لا يزال في تأخر بسبب العديد من المشاكل و العراقيل التي يشترك فيها كل من الناشر و الموزع و حتى الدولة ، وخاصة و إن الوقت الراهن هو عصر المعلومات و المعرفة و طبعا من لا يملك المعرفة بالقدر الكافي و يعرف كيفية استغلالها لا يملك القوة و الهيمنة ، لذا نجد العديد من الدول خاصة العربية منها تُولي اهتماما كبيرا لنشر المعرفة ، و ذلك من خلال الدعم المادي و المعنوي للناشر و

نجد صناعة النشر عندها تلقى رواجا كبيرا ، كما أنها تجتهد في وضع أسس و منهجية و سياسة متينة لهذا الغرض أو النشاط لتُساهم في تطور قطاع النشر.

إذ انطلقنا في دراستنا لهذا الموضوع من إشكالية كان مضمونها معرفة سياسة الكتاب في الجزائر و مدى استعمالها لأسس و سياسة في نشر كتبها،و توصلنا من خلال دراستنا إلى أنه يمكن لقطاع النشر من أن يتطور من خلال وضع هيكل تنظيمي لسياسة واضحة تقوم على قوانين و تشريعات ، كما يمكن لنقابة الناشرين في الجزائر أن تحقق أهدافها و تُلبي رغبات دور النشر و قُرائها إذا تجاوزت بعض الصعوبات و تماشت مع العصر الراهن .

نستخلص مما سبق أن تطور قطاع النشر يتعلق بضمان نجاح سياسة وطنية للكتاب إذ يجب ألا ترتبط هذه السياسة بشخص معين أو ظروف معينة أو مُورد مال غير مستقر لأن زوال أحد هذه العناصر يعني بالضرورة فشل السياسة و انهيارها و تدهور قطاع النشر و تراجعه.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1. المراجع باللغة العربية:

I. القواميس:

1 عبد المعطي، ياسر.القاموس الشارح في علوم المكتبات و المعلومات.القاهرة:دار الكتاب الحديث،2008

2 وجدي محمد، فريد. موسوعة دائرة معارف القرن العشرين. ط.3. بيروت: دار المعرفة، 1971

II. الكتب:

3 أبو سعد، ميخائيل. الكتاب تحريره و نشره. الرياض: مكتبة الملك فهد، 1995

4 أبو ناصر، محمد. منهجية البحث العلمي.عمان : كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية، 1999

5 الاشرف ، عباس محمد . مناهج البحث العلمي: دار الإشعاع للطباعة و النشر و التوزيع، 1996

6 البنهاوي، محمد أمين. عالم الكتب و القراءة و المكتبات. جدّة: دار الشروق، 2008

7 الصيرفي، محمد عبد الفتاح.البحث العلمي : الدليل والتطبيق . عمان: دار وائل، 2002

8 الرشدي،بشير.مناهج البحث العلمي: رؤية تطبيقية من اجل تحليل و تفسير و تعليق عن المنظور التحليلي. القاهرة: دار الكتب الحديثة، 2000

9 الزبير، سيف الإسلام. تاريخ الصحافة في الجزائر.الجزائر:المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984

10 السيد النشاز، السيد.النشر الإلكتروني.القاهرة:دار الثقافة العلمية

11 الهجرسي،سعد محمد.الاتصالات والمعلومات و التطبيقات الإلكترونية.القاهرة:دار الثقافة و النشر،(د.ت)

12 أوبنهايم، تشارلز.حقوق المؤلفين و النشر الإلكتروني في بيئة الانترنت. العربية 3000.ع.2.سبتمبر، 2005

13 خليفة شعبان،عبد العزيز. الفذلكات في أساسيات النشر الحديث.القاهرة:دار الثقافة العلمية ،(د.ت)

14 خليفة شعبان،عبد العزيز. النشر الحديث و مؤسساته. القاهرة: دار الثقافة العلمية،1998

15 خليفة شعبان،عبد العزيز.الببليوغرافيا أو علم الكتاب:دراسة في أصول النظرية الببليوغرافيا وتطبيقاتها.القاهرة:دار المصرية اللبنانية.1997

16 فاغر، لوسيان،جان مارتان،هنري.ظهور الكتاب.دمشق:مطبعة وزارة الثقافة،1977

17 فتحي،عبد الهادي.النشر الإلكتروني و تأثيره على مجتمع المكتبات و المعلومات. القاهرة:المكتبة الأكاديمية،2001

18 فضل شبلول،أحمد.ثورة النشر الإلكتروني.القاهرة:دار الوفاء، 2004

19 قاسم،حشمت.مصادر المعلومات و تنمية مقتنيات المكتبة.ط.3.القاهرة: دار غريب، 1995

20 صوفي،عبد اللطيف.لمحات من تاريخ الكتاب و المكتبات.بيروت:دار طلاس،1977

21 قنديلجي،عامر إبراهيم.مصادر المعلومات:من عصر المخطوطات إلى عصر الانترنيت.عمان:دار الفكر،2000

22 سليمان، عصام. مدخل إلى علم السياسة. ط.2. بيروت: دار النضال، 1989

23 شرف الدين،عبد التواب. تاريخ أوعية المعلومات. القاهرة: الدار الدولية،1998

24 عبده الصرايرة،خالد.النشر الإلكتروني و أثره على المكتبات و مراكز المعلومات.دار كنوز المعرفة العلمية،2008

25 عبيدات ، محمد ، منهجية البحث العلمي : قواعد و مراحل و تطبيقات. عمان : دار وائل لنشر و التوزيع ، 1977

26 عليان ربحي،مصطفى.تنمية مصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية.عمان:دار الرضوان، 2013

27 عليان ، مصطفى ، غنيم ، محمد عثمان . مناهج و أساليب الحث العلمي بين النظرية و التطبيق .عمان : دار الصفاء ، 2000

28 عليان ربحي،مصطفى.حركة الوراقين في الحضارة العربية.بيروت:دار الرسام،1994

29 عياد،أحمد.مدخل لمنهجية البحث الاجتماعي.الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية، 2006

30 غارزون، ألفارو؛ ترجمة موساي، آسيا. السياسة الوطنية للكتاب: دليل العمل في الميدان. اليونسكو: النقابة المهنية للكتاب، 2005

31 غرايبة، فوزي. أساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية و الإنسانية. ط.3. عمان: دار وائل، 2002

32 فتحي عبد الهادي، محمد.النشر الإلكتروني و تأثيره على مجتمع المكتبات و المعلومات.القاهرة:المكتبة الأكاديمية،2001

33 نوايسية،غالب عوض.مصادر المعلومات في المكتبات و مراكز المعلومات: مع إشارة خاصة إلى الكتب المرجعية.عمان: دار صفاء،2003

34 محمد بودي،حسن.حقوق و التزامات المؤلف في عقد النشر.القاهرة:دار الجامعة الجديدة،2005

35 وجدي محمد،فريد. موسوعة دائرة معارف القرن العشرين.ط.3.بيروت:دار المعرفة، 1971

36 الهجرسي،سعد محمد.الإتصالت والمعلومات و التطبيقات الإلكترونية.القاهرة:دار الثقافة و النشر،(د.ت)

III. مذكرات و رسائل جامعية:

37 بن عياش، حدّة. إتجاهات النشر المرجعي في الجزائر1962–1982: دراسة إحصائية. رسالة ماجستير :علم المكتبات:الجزائر،2009

38 داود، صبرينة. النشر العلمي في البيئة الرقمية ودوره في خدمة البحث العلمي:تصميم موقع ويب لمخبر علم الاجتماع و الاتصال.رسالة ماجستير :علم المكتبات: قسنطينة،2010

39 لمزواد،صباح.دور القطاع الخاص في إنشاء المدن الجديدة:دراسة ميدانية في المدينة الجديدة.مذكرة ماجستير

40 مرزقلال، إبراهيم. إستراتيجية التسويق الإلكتروني للكتاب في الجزائر :دراسة تقييميه لمواقع الناشرين في الجزائر .رسالة ماجستير :علم المكتبات:قسنطينة،2010

41زانة مولة،خولة المقارنة بين الكتاب الاكتروني والكتاب الورقي .رسلة ماستر :علوم الإجتماع :سعيدة ،2014

42مانع سارة .مقروؤيةالكتاب الورقي لدئ الطالب الجامعي في ظل إنتشار تكنولوجيا الإتصالدراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة العربي بن مهيدي :ام البواقي .رسالة ماستر:اعلام و اتصال :ام بواقي .2016

43 ماجد،راغب الحلو.حرية الاعلام و القانون .اسكندرية:كلية الحقوق ،1995.

IV. مقالات الدوريات:

44 براهمي،حنان.حقوق المؤلف في التشريع الداخلي. مجلة المنتدى القانوني،[د-ت]،ع.5.بسكرة:جامعة محمد خيضر .ص.274.

45 قانة، ياسرعرفات، قوني، حياة. سياسة الكتاب في الجزائر.يومية المسار العربي **[على الخط]**.2012. متاح في: www.elmassar-ar.com/ara/permalink/7735 (اطلع عليه يوم 2016/04/26)

46 قانة، ياسر عرفات. سياسة الدعم مكنت من بروز دور نشر مهنية. يومية الشعب الجزائرية **[على الخط]**. 2015. متاح في:

www.ech- chaab.com/ar/الثقافي/الحدث/ item3340 (اطلع عليه يوم2016/04/25)

V. متفرقات:

47 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.الجريدة الرسمية:اتفاقات دولية،قوانين،مراسيم و قرارات و آراء،مقررات،مناشير ،إعلانات و بلاغات.الجريدة الرسمية،ع.39،2015.

2.المراجع باللغة الفرنسية:

I. كتب:

48 Charles Debbasch. *Lexique de politique*. Paris : DALLOZ, 2001

49 Garzon, Alvaron.-La politique nationale du livre.- [S.L] :unesco.[S.D]

50 Michel Bruillon .Sylvie Ducas. *Les professions du livre : édition-librairie- bibliothèque* .Paris: Ellipses, 2006

II. مذكرات و رسائل جامعية :

51 TERRAR, Abdelkrim. Contribution a l'étude d'une politique éditoriale nationale. Thése de magister : Alger : s.n , 2002

الملاحق

جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم العلوم الإنسانية

تخصص علم المكتبات والمعلومات

المقابلة

تمت المقابلة مع السيد بوزار محمد مسؤول نقابة الناشرين لغرض جمع البيانات و المعلومات حول موضوع دراستنا ألا وهو :

النشر: السياسة الكتاب المطبوع في الجزئر.

من إعداد الطالبتين :

واجر يسمينة .

هادف أسماء .

إشراف :

ترار عبد الكريم

السنة الجامعية 2020-2021

أسئلة المقابلة

- **المحور الأول : نقابة و التأسيس**

يهدف هذا محور إلى معرفة كل ما يتعلق بنقابة و تأسيسها .

السؤال 1 : ماهي نقابة الناشرين ؟

السؤال 2 : متى تأسست نقابة الناشرين ؟

السؤال 3 : كم عدد أعضاء النقابة ؟

السؤال 4: هل يوجد مقر مخصصة للنقابة ؟ و أين موقعها بالتحديد ؟

السؤال 5: هل يوجد فرع اخر لها ؟

- **المحور الثاني : السياسة المنتهجة**

يهدف هذا محور الى معرفة السياسة المنتهجة للكتاب و ما تتضمنه .

السؤال 1: من المعروف ان نقابة الناشرين تتضمن سياسة و قوانين لتسيير خدماتها , فما هي هذه السياسة ؟

السؤال 2: هل تخضع نقابة الناشرين لكل مقاييس و المعايير الدولية المنصوص عليها ؟

السؤال 3: هل طرأ تغيير في قوانين منذ ظهورها إلى الان ؟

السؤال 4: هل دور النشر تتبع سياسة الكتاب ؟

- **المحور الثالث : الميزانية و الارباح .**

في هذا محور حولنا التعرف على ميزانية المقدرة في نقابة الناشرين و الارباح المتحصل عليها و لكن مدير كان متحفظا.

السؤال 1 : كم تقدر الميزانية المخصصة لنقابة الناشرين ؟

السؤال 2: هل توفر لكم الدولة جميع المتطللبات المالية التي تطلبونها؟

السؤال 3: هل تعتبر عملية النشر مسالة تجارية بالدرجة الأولى ؟

السؤال 4: هل هناك ضرائب على الكتب ؟ اذا كان نعم متى فرضت ؟

- **المحور الرابع : المطالب و الأهداف .**

يهدف هذا محور الى معرفة أهم مطالب و أهداف مسطرة للنقابة

السؤال **1** : ما هي مطالب الأساسية لنقابة الناشرين ؟

السؤال 2: ما هي الأهداف للنقابة الناشرين؟

- **المحور الخامس : النقائص و الصعوبات**

يهدف هذا محور إلى معرفة أهم عراقيل و صعوبات التي توجهها النقابة .

السؤال 1: هل هناك عراقيل و صعوبات تواجهها النقابة ؟

السؤال 2: هل هناك صعوبة في إتصال النقابة مع الدور النشر ؟

السؤال 3 : ما هي النقائص التي من المهم إدراجها في النقابة ؟

- **المحور السادس: تكنولوجيا داخل النقابة**

يهدف هذا محور بمعرفة علاقة النقابة مع تكنولوجيا

السؤال 1: هل لديكم رابط على موقع التواصل الاجتماعي ؟

السؤال 2 : هل تكنولوجيا طرأت تغيير على برنامج عمل ؟

السؤال 3 : هل نقابة تتواصل مع دور النشر باستخدام الايميل e-mail ؟

- **المحور السابع : النقابة و دور النشر**

يهدف هذا محور إلى معرفة حالة النشر في الجزائر

السؤال 1: هل صناعة الكتاب تجارة مربحة في الجزائر ؟

السؤال 2: هل قطاع النشر داخل ضمن القطاعات الإقتصادية ؟

السؤال 3:هل تعرضت دور النشر إلى خسائر خلال فترة هذه الوباء كوفيد19؟

السؤال 4: هل بنوك تمول صناعة النشر ؟

السؤال 5: ألا يبالغ الناشر في رفع سعر الكتاب بذريعة تكاليف الكتاب ؟